تمكين المرأة المصرية

"دراسة وصفية لرؤى وتوجهات بعض المثقفات المصريات بمحافظة دمياط"

د. أماني زاهر شحاتة محمد*

الملخص :

هدفت هذه الدراسة بوجه عام الى التعرف على واقع تمكين المرأة في المجتمع المصري من خلال رؤى وتوجهات النساء المثقفات عينة الدراسة، وتفرع عن هذا الهدف أهداف فرعية تتمثل فى: التعرف على أوضاع المرأة المصرية وواقع تمكينها اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا على المستوى النظري، والتعرف على برامج تمكين المرأة في المجتمع المصري، والكشف عن الاسباب المعوقة لهذا التمكين من خلال رؤى مفردات العينة، وكذلك الكشف عن العلاقة التبادلية بين التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة، والتحقق من تمكين المرأة في الواقع المعاش من خلال بعض المؤشرات الدالة على هذا التمكين، بالإضافة الى التعرف على دور مؤسسات الدولة الحكومية والأهلية المهتمة بالمرأة في تمكينها داخل المجتمع، وأخيراً التوصل الى مجموعة من الآليات التى تزيد من فرص تمكين المرأة اجتماعياً وسياسياً واقتصاديا. واعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفى التحليلى لوصف واقع تمكين المرأة، وتم استخدام دليل المقابلة المتعمقة كأداة أساسية لجمع البيانات من ثلاثين حالة بمثابة عينة عشوائية من المثقفات المصريات بمحافظة دمياط في مختلف التخصصات لدراسة توجهاتهن ورؤيتهن لواقع تمكين المرأة المصرية.

كشفت نتائج الدراسة أن المرأة تم تمكينها اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا حيث اختلف واقع تمكينها فى الماضى عن الوقت الحاضر، وان أكثر صور التمكين التى حصلت عليها المرأة هو التمكين الاجتماعى والاقتصادى ثم يأتى التمكين السياسى، وأن المرأة فى الحضر أكثر تمكيناً من المرأة الريفية، كما أشارت النتائج الى أن تمكين المرأة العاملة اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً يفوق تمكين المرأة غير العاملة، وأكدت الدراسة أن من أهم الأسباب المعوقة لتمكين المرأة الموروث الثقافى والرجل متمثلا فى الزوج، كما اتضح أن هناك علاقة تبادلية بين التمكين الاجتماعى والاقتصادى والسياسى حيث أن التمكين الاجتماعى هو مفتاح تمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً، أن دور الدولة والمؤسسات المعنية بالمرأة لا يصل إلى كل النساء وإن وجد فهو غالباً غير مفعل بصورة كبيرة.

الكلمات المفتاحية: التمكين، تمكين المرأة، التمكين الاقتصادى، التمكين الاجتماعى، التمكين السياسى.

---

* مدرس بقسم الاجتماع، كلية الآداب – جامعة دمياط.

Empowering the Egyptian Women: A Descriptive Study to Identify the Attitudes of some Egyptian Women Intellectuals in Damietta Governorate

ABSTRACT

This study generally aims at identifying the reality of women empowerment in the Egyptian society. This goal is divided into several sub-goals. The first is to identify the conditions of Egyptian women and the reality of their social, economic and political empowerment at the theoretical level. The second is to identify the programs held to empower women in the Egyptian society. The third sub-goal is to reveal reasons impeding the empowerment of women. The fourth is concerned with the disclosure of the reciprocal relationship between the social, economic and political empowerment of women. Another is verifying the empowerment of women in reality through some indications that show this empowerment. Next is identifying the role of the state and private governmental institutions concerned with women in their empowerment within society. Finally the study concludes number of mechanisms that increase the chances of empowering women socially, politically and economically.

The study utilized the descriptive analytical approach to describe the reality of empowering women in the Egyptian society. Therefore, the in-depth interview guide was used as a basic tool for collecting data with thirty cases which are a random sample of Egyptian women intellectuals in Damietta Governorate in various disciplines. This is done to identify their attitudes and their vision of the reality of empowering Egyptian women.

The study revealed that women have been empowered socially, economically and politically. The study showed that the reality of women empowerment in the past differed from that of the present, and that the forms of empowerment that women have obtained, and came first, were the social and economic empowerment and then were followed by political empowerment. In addition, it was revealed that urban women are more empowered than women in the countryside. The findings indicate also that working women are more socially, politically and economically empowered than non-working women. Furthermore, the study revealed that the most important impediments to empowering women are the cultural heritage and man, represented in the image of the husband. It also came clear that there is a reciprocal relationship between social, economic and political empowerment as social empowerment proves to be the key to empowering women economically and politically. Moreover, it was found that the role of the state and the institutions concerned with women, to some extent, does not reach all women; and, if exists, it is often largely inactive.

Key Words: Empowerment, Woman empowerment, Social empowerment, Economic empowerment, Political empowerment.

المقدمة :

مع بداية الألفية الثالثة يواجه الوطن العربي العديد من التحديات الوطنية والاقليمية والدولية ذات الطابع الاجتماعي والثقافي والفني والقانوني والسياسي على حد سواء مما يتطلب التحرك السريع والفاعل بما يكفل الاستعداد لمواجهتها والتكيف مع متطلبات العصر ومستجداته. ولتحقيق ذلك لابد من الاهتمام بتكوين الثروة البشرية مع التحرير الكامل لطاقات المجتمع وإعدادها وتمكينها وتفادى تعطيل أي جزء منها وخاصة طاقات المرأة وذلك بالعمل على تلبية حاجاتها الأساسية وضمان حقوقها (البسيونى عبدالله، ٢٠٠٥، ص ٤١١). وفي العديد من المجتمعات تتعرض النساء لأوجه مختلفة من عدم المساواة في القانون والواقع وهذا الوضع يسببه ويزيد من حدته وجود تمييز في الأسرة وفي المجتمع وفي محل العمل (Mather, 2004, p. 110)، وقد تأثرت مكانة المرأة تاريخياً بالقوانين والعادات المجتمعية التي يعشن فيها والتي حرمت النساء من حق الحصول على مكانة اجتماعية مستقلة استناداً للقيم الأبوية التقليدية والتي حرصت على وضع النساء تحت وصاية السلطة الذكورية في العائلة والمجتمع (البسيونى عبدالله، مرجع سابق، نفس الصفحة). وتشير الإحصاءات التي صدرت في الآونة الأخيرة عن وضع المرأة إلى أوجه التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين المرأة والرجل حيث وجد أن النساء يشكلن أغلبية فقراء وأميين العالم ويعملن ساعات عمل أطول من الرجال ويأخذن أجوراً أقل ويتعرضن للعنف الجسدي والجنسى داخل وخارج المنزل، كما يشكلن النسبة القليلة في مواقع السلطة واتخاذ القرار (Boiged, 2004, pp. 81-101).

وتبدو قضية النهوض بالمرأة وتمكينها كأحد الأولويات على جدول أعمال دول العالم فى بداية القرن الحادى والعشرين فبالرغم من الانجازات الملحوظه التى حققتها المرأة فى العقود السابقة إلا أن مشاركتها مازالت دون الطموحات على كافة الأصعدة (رياض جليلي، ٢٠٠٨، ص ٢)، لذلك حظيت مسألة إدماج وتمكين المرأة باهتمام محلى وعالمى واسع بعدما بدأ المجتمع الدولى يعى حجم التمييز والتهميش الذى يطال المرأة ومدى الانعكاس السلبى لذلك على تطور المجتمعات (إدريس لكرينى، ٢٠١٣، ص ٥٠).

ويعد التمكين من المفاهيم الحديثة حيث ظهر فى نهاية تسعينات القرن العشرين واصبح الأكثر استخداماً فى سياسات وبرامج معظم المنظمات غير الحكومية، وهو أكثر

المفاهيم اعترافاً بالمرأة كعنصر فاعل فى تطور وتنمية المجتمع، ويسعى للقضاء على كل مظاهر التمييز ضدها من خلال الآليات التى تعينها على الاعتماد على الذات ويرى أن قوة المرأة تتحقق بتمكينها من ظروفها وفرصها وممارسة حقها فى الاختيار ومدى توافر فرص اعتمادها على نفسها (خليل نعيمات، ٢٠١٥)، فثمة علاقة متبادلة بين التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لأى مجتمع وتمكين المرأة الذى يعرف بأنه تحسين قدرة المرأة على الوصول الى عناصر التنمية ولا سيما الصحة والتعليم وفرص كسب الرزق والحقوق والمشاركة السياسية (إستر دوفلو، ٢٠١٣، ص ٥٢).

وجدير بالذكر هنا أنه منذ عقدين من الزمان والحكومة المصرية قد ساهمت بجهود جادة في سبيل تمكين المرأة وتضييق الفجوة بينها وبين الرجل حيث قامت بتأسيس المجلس القومي للطفولة والأمومة في عام ١٩٨٩ بهدف مواجهة المشاكل المتعلقة بالأمومة، كما تم تأسيس اللجنة القومية للمرأة في عام ١٩٩٣ بهدف الاعداد لمؤتمر المرأة التابع للأمم المتحدة الذي عقد في بكين عام ١٩٩٥، وتلى ذلك تأسيس المجلس القومي للمرأة في عام ٢٠٠٠ والذي عهد إليه بعملية تخطيط ومتابعة وتقييم تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى تعزيز أوضاع المرأة (البسيونى عبدالله، مرجع سابق، ص٤١٢). كما تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة فى مصر تمكينها والحد من عدم المساواة بين الجنسين من خلال شراكة قوية مع الحكومة خاصة المجلس القومى للمرأة ووزارة التضامن الاجتماعى وبعض منظمات المجتمع المدنى بهدف جعل تمكين المرأة أولوية وطنية لتحقيق النمو الشامل والعدالة الاجتماعية (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ٢٠٢٠).

وهناك العديد من الاستراتيجيات والبرامج والحملات لأجل تفعيل تمكين المرأة فى المجتمع وعلى رأسها استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠" حيث تحتل مصر المركز ١٢٩ من ١٤٢ دولة في الترتيب الدولي في مؤشر الفجوة بين الجنسين مما دفعها لإعلان تبنيها لأهداف التنمية المستدامة بعد ٢٠١٥ حتى ٢٠٣٠ خلال الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة التي اقيمت في الفترة من ٢٥–٢٧ سبتمبر ٢٠١٥ والتي يركز الهدف الخامس فيها تحديداً على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (نهال المغربل، ٢٠١٦، ص ص ٤–٧)، وهناك أيضاً الاستراتيجية القومية للسكان (٢٠١٥–٢٠٣٠) والتى تتمثل أحد محاورها فى تمكين المرأة، كذلك برامج التمكين المتمثلة على سبيل المثال لا الحصر فى برنامج الشمول المالى الذى

تقوم به وزارة الاستثمار والتعاون الدولى ومبادرة تمويل رائدات الأعمال لتصبحن سيدات أعمال، برامج القروض الصغيرة ومتناهية الصغر للنساء المعيلات. كذلك حملات طرق الأبواب التى نظمها المجلس القومى للمرأة خلال عام ٢٠١٦ وحملات التواصل الجماهيرى لرفع الوعى عبر شاشات التلفاز ووسائل التواصل الاجتماعى على الانترنت واللقاءات الجماهيرية خلال عام ٢٠١٦ بهدف التواصل والوصول إلى أكبر قاعدة من النساء وتوفير الفرصه لهن لتوصيل أصواتهن والتعريف باحتياجاتهن (استراتيجية المرأة، ٢٠١٧، ص ١٧).

مشكلة الدراسة :

ولأن المرأة عنوان الحياة وشطرها فلن تستقيم الحياة إن كانت المرأة فيها تعاني الحرمان من حقوقها، كما أنه لزاماً على أي مجتمع أراد التقدم والإنجاز وتحقيق الأهداف والتطلعات أن يحقق التمكين المطلوب للمرأة بكافة صوره وأشكاله، مع الوضع في الاعتبار مراعاة خصائص المرأة وحاجاتها العقلية والنفسية والجسدية التي تجعلها قادرة على القيام بأدوارها ومهامها في كافة النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية (بيان فخرى، ٢٠١٤، ص ٢)، لذا تظهر أهمية تضافر كافة الجهود للارتقاء بدور المرأة وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ومن ثم يأتي دور الحكومة في توفير الآليات والتدابير والسياسات والتشريعات التي تكفل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والنقابية والثقافية والبيئية على أساس تكافؤ الفرص والمساواة بين النساء والرجال، إضافة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام بتمكين المرأة الريفية (نهال المغربل، مرجع سابق، ص ٣). وعلى الرغم من أن مصر– خلال السنوات الأخيرة – قد حققت إنجازات هامة فى مجال تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين تمثل أهمها فى صدور الدستور المصرى الذى يتضمن نصوصاً عديدة تكفل لها الفرص المتكافئة ويمنع التمييز الذى يمكن أن يمارس ضدها، إلا أنه لازال أمام المجتمع المصرى تحدٍ كبير لتمكين القاعدة العريضة من نساء مصر خاصة النساء المهمشات والمعيلات والفقيرات غير الواعيات بحقوقهن وقدراتهن وإمكانياتهن.

من هنا تأتى الدراسة الراهنة لتمكين المرأة في مصر ووصف واقع هذا التمكين في المجتمع وأنواعه ومعوقاته من خلال رؤي وتوجهات بعض المثقفات.

أهمية الدراسة :

بناء على ما قد تقدمه الدراسة الحالية من بيانات وما يمكن ان تسفر عنه من نتائج وحقائق مستمدة من الواقع الفعلى لأوضاع المرأة بمنطقة الدراسة فقد تكون تلك الدراسة وغيرها من الدراسات المشابهة مرشداً علمياً للباحثين المهتمين بقضايا المرأة بوجه عام وقضايا تمكينها بوجه خاص، كذلك فإن التعرف على واقع مستويات تمكين المرأة ومعوقاته قد يؤدى لفائدة تطبيقية متمثلة فى دعم العوامل والآليات ذات التأثير الإيجابى على تمكين المرأة ومواجهة العوامل ذات التأثير السلبى او التخفيف من حدة آثارها السلبية مما يؤدى فى النهاية لتحسين مستويات تمكين المرأة بمنطقة الدراسة، وعليه ونتيجة للاهتمام العالمي والمحلي بأوضاع المرأة وقضاياها وحقوقها فإن لهذه الدراسة أهمية نظرية وتطبيقية **حيث تسعى من الناحية النظرية** الى رصد وتحليل واقع تمكين المرأة المصرية اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، والوصول لتشخيص سليم لواقع هذا التمكين فى ظل الاتفاقيات الدولية وإستراتيجيات التمكين المختلفة، ومحاولة رفع مستوى الوعى والادراك لدى المرأة المصرية بأهمية تمكينها في المجتمع على كافة المستويات، وكذلك المساهمة في اقتراح سياسات وبرامج اجتماعية مناسبة لتمكينها. **وتعود الأهمية التطبيقية للبحث** الى محاولة التوصل إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات والآليات الداعمة للمرأة ذاتيا واجتماعيا لتعزيز فرص تمكينها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والحد من عوامل ومعوقات هذا التمكين وتوصيلها لمتخذي القرار بالمؤسسات الحكومية والهيئات والمنظمات العاملة في مجالات حقوق المرأة والداعمة لها لتمكينها من تطبيق تلك المقترحات في الواقع وتحديد اتجاهات العمل فيها وسياسته، ووضع خطوات وبرامج استراتيجية منظمة تعمل على دعم المرأة ورفع معدلات تمكينها على مختلف المستويات داخل المجتمع.

أهداف الدراسة وتساؤلاتها الأساسية :

تهدف هذه الدراسة بوجه عام الى التعرف على واقع تمكين المرأة في المجتمع المصري من خلال رؤى وتوجهات بعض المثقفات المصريات، **ويتفرع عن هذا الهدف عدة أهداف فرعية** يتم التوصل إليها من خلال رؤى وتوجهات بعض المثقفات المصريات وتتمثل فى :

١- رصد أوضاع المرأة المصرية وواقع تمكينها اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا.
٢- رصد برامج تمكين المرأة في المجتمع المصري، ومدى وعى المرأة ذاتها ومعرفتها بتلك البرامج.
٣- الكشف عن الاسباب المعوقة لتمكين المرأة.
٤- الكشف عن العلاقة التبادلية بين التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة.
٥- التحقق من تمكين المرأة فى الواقع المعاش فى ظل الاتفاقيات الدولية.
٦- التعرف على دور مؤسسات الدولة الحكومية والأهلية المهتمة بالمرأة في تمكينها داخل المجتمع.
٧- التوصل الى مجموعة من الآليات التي تزيد من فرص تمكين المرأة اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً.

هذا ويمكن صياغة مجموعة من التساؤلات الرئيسية لهذه الدراسة – والتى يتم الاجابة عنها من خلال رؤى وتوجهات بعض المثقفات المصريات – وذلك على النحو التالى:

١- ما هي أوضاع المرأة المصرية وما هو واقع تمكينها اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً ؟
٢- ما هي برامج تمكين المرأة في المجتمع المصري؟ وما مدى معرفة المرأة ذاتها بتلك البرامج؟
٣- ما هي الاسباب المعوقة لتمكين المرأة ؟
٤- هل هناك علاقة تبادلية بين التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة ؟
٥- الى أى مدى يتضح تمكين المرأة فى الواقع المعاش فى ظل الاتفاقيات الدولية؟
٦- ما هو دور الدولة (المؤسسات الحكومية) والجمعيات الأهلية المهتمة بالمرأة في تمكين المرأة داخل المجتمع؟

مفاهيم الدراسة :

عندما يقوم الباحث بتحليل قضية اجتماعية معينة سواء كانت هذه القضية ثقافية أو اجتماعية أو تربوية أو تعليمية ... الخ، تكون نقطة البدء الاساسية لديه تحديد المفاهيم

الاساسية التى تعين حدود ومعايير وهوية الموضوع وعناصره الاساسية وأبعاده المتنوعة وعلاقته بغيره من العلوم وفى هذه الدراسة سوف يتم الاعتماد على مفهوم أساسى هو التمكين وما ينبثق عنه من مفاهيم مثل (التمكين، تمكين المرأة، التمكين الاجتماعي، التمكين الاقتصادي، التمكين السياسي،المثقف)، **وسوف يعرض لها فيما يلي :**

١) مفهوم التمكين Empowerment:

يقصد بالتمكين في اللغة العربية انه سعي إلى تمكين الفرد من النجاح أو جعله متمكناً من النجاح، ومكن له في الشيء أي جعل له عليه سلطاناً وقدرة ومكن فلاناً من الشيء أي أمكنه منه. (المعجم+الوسيط=category? / تمكين https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/)

وكلمة تمكين في اللغة العربية ترجمتها في اللغة الانجليزية ENABLING. أما كلمة empowerment المذكورة في نصوص ووثائق الأمم المتحدة فهي تعني وفق مفهومهم"التقوية والتسلط والتسيد" (أحمد إبراهيم خضر، ٣٠ أبريل ٢٠١٣). ويقصد بالتمكين أيضاً "بناء القدرات الذاتية للأفراد ليصبحوا أكثر قدرة علي حل مشكلاتهم وإشباع احتياجاتهم بالاعتماد على أنفسهم وبالتالي ينظر للتمكين باعتباره استراتيجية لتنمية قدرات الناس وبناء الوعي والقدرة لديهم ليشاركوا في عمليات صنع واتخاذ القرار" (Norayan, 2002, p.17). ويشير مفهوم التمكين أيضا الى الأساليب التي تمكن الاجناس الأخرى المهمشة في سياق اجتماعي أو سياسي معين (ويكبيديا الموسوعة الحرة، ديسمبر ٢٠١٦، تمكين–المرأة https://ar.wikipedia.org/wiki/). كذلك يعرف التمكين ايضاً بأنه الاستراتيجية التى يمكن بواسطتها مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات أن تتحكم فى ظروفها وتستطيع إنجاز أهدافها ومن ثم تكون قادرة على العمل لمساعدة نفسها وغيرها لزيادة مستوى معيشتها (Nina, 1993, p. 73).

٢) مفهوم تمكين المرأة Women Empowerment:

يقصد به حق المرأة في الاختيار واتخاذ القرارات في حياتها والتأثير في محيطها بما يناسب ظروفها الخاصة وظروف مجتمعها المحلى حيث يهدف منهج التمكين إلى تعزيز اعتماد النساء على أنفسهن (سهام عبد السلام، ٢٠٠٥، ص ١٧٢). كما يقصد به رفع الوعي لدى النساء باللامساواة والعتق أو التمييز الواقع عليهن ورفع استعدادهن وثقتهن

بأنفسهن بأنهن قادرات على أداء جميع الأدوار وإن قدراتهن يمكن –لو اتيحت لهن الفرص المتساوية والموارد المتساوية – أن ترتقى إلى نفس قدرات الرجال (منى جميل، ٢٠٠٧، ص٨٧٦). ويمكن تعريف تمكين المرأة بأنه تلك العملية التي تصبح المرأة من خلالها–فردياً وجماعيا– واعية بالطريقة التي تؤثر من خلالها علامات القوة في حياتها فتكتسب الثقة بالنفس والقدرة على التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل (خليل النعيمات، مرجع سابق). وفى ذات الاطار يرى جريفين فانيسا Griffin Vanessa أن تمكين المرأة هو إضفاء القوة على المرأة والقوة هنا تعنى ان يكون لها القدرة على التحليل والابتكار والتأثير فى القرارات الاجتماعية وان تكون موضع احترام كمواطنة وإدراك قيمتها ليس فقط فى المنزل بل فى المجتمع بأسره (Vanessa, 1987, p. 117). ويقصد بتمكين المرأة أيضاً تحسين مكانتها في المجتمع من النواحي السياسية والاجتماعية والثقافية وهو أساس النهوض بالمجتمع، كما تهدف استراتيجية التمكين إلى تعظيم دور النساء ومشاركتهن في الحياة العامة والتي تزيد من اعتمادهن على أنفسهن (فاتن خميس، أكتوبر ٢٠٠٧، ص ٢٨١).

أما مولر A. Muller فقد عرف تمكين النساء بأنه مقاومة النساء للتحكم المفروض لضبط سلوكهن أو إنكار حقوقهن، والقدرة على الحصول على المصادر المادية والاجتماعية والتى تشتق منها القوة. غير أن هناك مجموعة من العناصر الثقافية الجامدة تعوق دون تحقيق ذلك (Muller, 1998, p. 3).

ويمكن تعريف مفهوم تمكين المرأة اجرائيا بأنه "القضاء على كل أنواع تبعية المرأة وخضوعها واستسلامها واستكانتها اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وذلك بتوفير الوسائل التعليمية والثقافية والمادية حتى تتمكن المرأة من المشاركة في اتخاذ القرار، مع توعيتها بضرورة حصولها على حقوقها فى شتى قطاعات المجتمع، وتوفير الدعم الخارجي الممثل في مجموعة الإجراءات والسياسات التي تستهدف دعم مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من أجل تجاوز وضعية التهميش والاستضعاف التي توارثتها المرأة عبر الأجيال المتعاقبة من الموروث الثقافي للمجتمع.

٣) التمكين الاجتماعي Social Empowerment:

يقصد به إعادة التنظيم والترتيب لإحداث التغيير في كل من القيم والمعتقدات لتدعيمهم لإحداث تغيرات ملموسة في منظمات المجتمع وتعزيز قيم الحرية والكرامة والحكم الذاتي

وامكانية الوصول الى موارد المجتمع، كما يزيد التمكين الاجتماعي من الاحساس بالمسؤولية الاجتماعية من قبل الأفراد (حسن مصطفى، ٢٠١٥، ص ٢٥). وقد حددت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا ESCWA صور التمكين الاجتماعى فى المساواة الاجتماعية، التمثيل السياسي، التعليم، المسكن، الرعاية الصحية، اتخاذ القرارات الأسرية والمصيرية (عبدالله عثمان الكوح، يونيو ٢٠١٦، ص ٢٦٨).

واجرائيا يقصد بالتمكين الاجتماعى للمراة تفعيل حقوقها فى التعليم والعمل والرعاية الصحية والمشاركة فى اتخاذ القرارات الأسرية والمصيرية وتقلدها المناصب القيادية وحصولها على تلك الحقوق وممارستها لها فى الواقع الفعلى المعاش.

٤) التمكين الاقتصادي Economic Empowerment:

هو قدرة كل فرد في المجتمع في الحصول على الدخل الكافي ليعيش حياة كريمة ويستطيع إشباع احتياجاته الأساسية (Cox, 2002, p. 80). وبالنسبة للمرأة فهو يعنى حصول النساء وتحكمهن فى المصادر الاقتصادية والأصول المادية والفرص واستفادتهن منها فى بناء أسس دائمة (Unifem, 1995, p. 2)، وهو ما يعنى مساعدة النساء فى الحصول على عمل وتحسين علاقات القوة على مستوى الأسرة والمجتمع وسوق العمل وتساوى الحصول على الفرص مع الرجال وعدم استبعادهن من مواكبة التطورات التكنولوجية وتغيير السياسات والتشريعات كى تستفيد النساء من عملية التنمية الاقتصادية. ولتحقيق التمكين الاقتصادى لابد من تحقيق مجموعة أنشطة وبرامج وآليات عن طريقها يتم رفع قدرة وصول الفئات المهمشة والأكثر احتياجاً الى ثمار التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمشاركة فى تقييم هذه البرامج والأنشطة (Mosedal, 2005, p. 243)، ويعد التمكين الاقتصادى بمثابة الأساس لباقى صور التمكين وهو مايفسر اهتمام المؤسسات الدولية والأهلية بتقديم القروض للنساء الفقيرات لمكافحة الفقر.

واجرائيا يمكن تعريف التمكين الاقتصادى للمرأة بأنه قدرتها على رعاية نفسها والاعتماد على ذاتها من خلال زيادة مشاركتها فى سوق العمل ومساواتها فى الأجور مع الرجل وحصولها على ذمة مالية منفصلة ودخل مستقل خاص بها مع حرية التصرف فيه والإنفاق منه وعدم تبعيتها اقتصادياً للآخر.

٥) التمكين السياسي Political Empowerment:

يقصد به فهم تكوين النظام السياسي الذي من خلاله يشارك المواطنون في التأثير على الخطط والبرامج السياسية التي تؤثر في حياتهم سواء على المستوى المحلى أو القومي والمشاركة في صنع القرار الديمقراطي (Anderson, et al., 2004, p. 82). ويعرف التمكين السياسى بأنه عملية تتطلب تبنى سياسات واجراءات وهياكل مؤسساتية وقانونية بهدف التغلب على أشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة للأفراد فى استخدام موارد المجتمع وفى المشاركة السياسية تحديدا والعمل على تغيير واستبدال النظم القائمة بنظم انسانية تسمح بمشاركة الغالبية فى الشأن العام وإدارة البلاد وفى كل مؤسسات صنع القرار ضد هيمنة الأقلية المسيطرة، أما جوتيريز و أورتيجا L.M. Gutierrez & R. Ortega باحثا علم الاجتماع السياسى فقد عرفا التمكين السياسى بأنه "التركيز على تحقيق أهداف التغيير المجتمعى وذلك من خلال عقد النية والعمل الحثيث على تبادل مصادر القوة والتأثير بين الأفراد والمجموعات فى المجتمع" (عبدالله عثمان الكوح، مرجع سابق، ص ٢٦٧).

أما التمكين السياسى للمرأة فقد عرفه منهاج عمل بيجين (المؤتمر العالمى الرابع للمرأة: العمل لأجل المساواة والتنمية والسلام الذى عقد فى بكين عام ١٩٩٥) بأنه "اتخاذ التدابير الكفيلة بوصول المرأة على قدم المساواة الى هياكل السلطة وعمليات صنع القرار والمشاركة الكاملة فيها". ويعرفه أيضا بأنه "عملية الدفع بالمشاركة الفاعلة للمرأة فى دوائر صنع القرار عن طريق توسيع نطاق الفرص والخيارات والبدائل المتاحة لها مما يستلزم تنمية المرأة وتطوير قدراتها وإمكاناتها لتمتلك عناصر القوة التى تمكنها من احداث التغيير فى مجتمعها وتكمن مصادر هذه القوة فى المعرفة والثقة بالنفس وبقدراتها والعمل ضمن اطار الجماعة وليس العمل الفردى" (وسيم حسام الدين الأحمد، ٢٠١٦، ص ص ١٧-١٨).

واجرائيا يمكن تعريف التمكين السياسى للمرأة بأنه دعم المشاركة السياسية للمرأة من خلال رفع درجة الوعى والاهتمام لديها بالقضايا السياسية للمجتمع بما يمكنها من الثقة بالنفس وبقدراتها، وزيادة نسبة عضويتها بالأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدنى وحصولها على بطاقة انتخابية مما يزيد من نسب ممارستها لحقها فى التصويت والانتخاب وبما يمكنها من المشاركة الفعالة فى اختيار وصياغة السياسات العامة وصنع واتخاذ القرارات المجتمعية.

٦) **مفهوم المثقف** Intellectual:

لقد اختلفت الآراء والتصوّرات النظريّة حول مفهوم المثقف، ولعلّ ذلك يرجع إلى الاختلاف في تعريفات المثقف من لغة إلى أخرى، ولتداخل هذا الفهوم مع مفاهيم أخرى. ويشتق لفظ المثقف في اللغة العربية من فعل ثقف أي حذق الشيء وتمكن منه ذهنيًّا، والمثقف بهذا المعنى هو الحاذق والماهر (ثقف الشيء ثقفًا وثقافًا وثقوفة: حذقه. ورجل ثقف وثقف ثقف: حاذق الفهم. (ابن منظور: معجم لسان العرب). والمثقفون حسب رؤية " جرامشي " يمارسون دوراً حيوياً ومهماً في تكوين وبناء الأيديولوجيات وفي تدعيم الموافقة أو القبول، وكما أن التماسك الاجتماعي وظيفة يقوم بها البناء الاجتماعي فإنه – أي التماسك الاجتماعي – أيضاً وظيفة للمثقفين في المجتمع (آلان سينجود، ٢٠٠٠، ص ٢٦٣). فالمثقفون شريحة اجتماعية تمثل كافة الفئات والطبقات الموجودة في المجتمع، وهم لسان حالها، الناطقون باسمها يمثلون مصالحها المتفقة والمتعارضة ويعبرون عنها. وبصدد التصنيف الطبقي للمثقف، تتفق رؤية "جرامشي" و "بوتومور" حيث يري الأخير أن المثقفين هم أهم شريحة في البناء الاجتماعي، وتمتاز هذه الشريحة بأن تكوينها الاجتماعي ليس متجانساً، حيث ينتمي المثقفون إلى جميع الطبقات في المجتمع (خالد كاظم أبو دوح، ٧ مارس ٢٠٠٧). أما (ادوارد سعيد) فيرى أن المثّقف هو من وهب ملكة عقلية لتوضيح رسالة أو وجهة نظر أو موقف، أو فلسفة، أو رأي، أو تجسيد أي من هذا وتبيانها بألفاظ واضحة لجمهور ما ونيابة عنه (إسعاف حمد، ٢٠١٤، ص ٣٤٤). ولقد ورد في كتاب "المثقفون في العصر" للمفكر جاك لوكوف، تعريف عام وشامل لمفهوم المثقف حيث يعتبر المثقفون (الذين يشتغلون بالثقافة، إبداعًا وتوزيعًا وتنشيطًا، الثقافة باعتبارها عالمًا من الرموز يشمل الفن والعلم والدين)، ويمكن تقسيمهم إلى الفئات التالية (نواة تتكون من المبدعين والمنتجين من علماء وفنانين وفلاسفة وكتاب وبعض الصحفيين، يحيط بها أولئك الذين يقومون بنشر ما ينتجه هؤلاء المبدعون مثل الممارسين لمختلف الفنون ومعظم المعلمين والأساتذة والصحفيين، يليهم ويحيط بهم جماعة تعمل على تطبيق الثقافة من خلال المهنة التي يمارسونها مثل الأطباء والمحامين) (محمد عابد الجابرى، ٢٠٠٨، ص ٢٤). أما "ماكس فيبر" فيعتقد أن المثقف يحمل صفات ثقافية وعقلانية مميّزة تؤهّله للنفاذ إلى المجتمع والتأثير فيه بفضل المنجزات القيميّة الكبرى. ويعرف "إدوارد شيلز" المثقف على أنه الشخص المتعلّم الذي يمتلك طموحاً سياسياً للوصول إلى مراكز صنع القرار السياسي، أو من خلال دوره المحوري الحاسم في توجيه المجتمع عن طريق التأثير على القرارات السياسية الهامة التي تؤثّر في المجتمع ككل. ويتميز هذا المثقف بقدرته

على استخدام رموز ودلالات ومفاهيم لغوية عالية متصلة مباشرة بالإنسان والكون والفرد والمجتمع، ويذهب هشام شرابي إلى الاعتقاد بأن المثقف هو الشخص الملتزم والواعي اجتماعياً، بحيث بمقدوره رؤية المجتمع والوقوف على مشاكله وخصائصه وملامحه، وما يتبع ذلك من دور اجتماعي فاعل من المفروض أن يقوم به لتصحيح مسارات مجتمعية خاطئة. أما برهان غليون فيقول: إن المثقف هو من ينتمي إلى طبقة اجتماعية فاعلة في المجتمع، بحيث تتميّز عن غيرها بتفكيرها العالي والناقد، وتدخل في عملية الصراع الاجتماعي والسياسي، وفي النهاية يكون تأثيرها واضحاً، اما من خلال مشاركات قوية لصنع السياسة والقرار السياسي، أو من خلال أعمال فكرية كبيرة تؤثّر في الناس والمجتمع فكرياً وثقافياً ومعنوياً (ادوارد سعيد، ٢٠١١، ص ص ٣٦-٣٧). ويعرف أحد الباحثين المثقف بأنه الشخص المنفرد عن غيره من أفراد المجتمع بقدرته على التفكير وانتقاد الأوضاع وتشخيص المشاكل ووضع الحلول لها (مثنى العبيدى، ٣٠ أبريل، ٢٠١٨). بينما يرى خالد أبو دوح أن كل إنسان مثقف وإن لم تكن الثقافة مهنة له، ذلك لأن لكل إنسان رؤية معينة للعالم، وخطاً للسلوك الأخلاقي والاجتماعي ومستوى معيناً من المعرفة والإنتاج الفكري فكل إنسان مثقف، وإن اختلفت مستويات ودلالات ثقافته، وهكذا يتسع مفهوم المثقف ليشمل (المفكرين، والأدباء، والعلماء، والكتاب، والمبدعين، والفنيين، ورجال الدين، والأطباء، والمهندسين، والمديرين، ورجال القانون، والصحفيين، ورجال الأعمال، والطلبة)، بل يتسع المفهوم ليشمل كذلك قوى الإنتاج اليدوي من عمال وفلاحين، وبهذا المعنى الواسع للمثقف ينقسم المثقفون إلى مثقف عام، ومثقف متخصص (خالد كاظم أبودوح، مرجع سابق).

فالمثقّف هو ذلك الإنسان الذي يلتزم التزاماً عميقاً بقضايا مجتمعه، ويدركها إدراكاً واعياً، حتى يستطيع – ولو نظرياً – أن يتحكم بمختلف جوانبها. فالمثقّف هو الذي يعيش في صميم الواقع لا بعيداً عنه أو غريباً، هو الذي يعيش ظروف المجتمع، لذلك نجد أن صفة أساسيّة من صفات المثقّف الحقيقيّ هي صفة النقد ونقد النقد. والمثقّف هو الإنسان الذي يطمح دائماً وباستمرار نحو الأفضل (إشكالية الثقافة ودور المثقف بين النظرية والممارسة، ١٥ مايو ١٩٩٣). ومن أهمّ الخصائص التي ينبغي أن يتميَّز بها المثقّف عن غيره، كونه كائنا مُتَمرّدا على السُّلطات في أغلب الأحيان، وهذه الخاصيّة تأتى من كونه يمتلك هوساً نقديّاً كبيراً يجبره دائماً أن يكون توّاقاً لبلوغ الحقيقة. وبالمقابل، نرى أنّ السُّلطة تنظر – في الكثير من الأحيان – إلى المثقّف بتجاهل قد يصل حدّ الإزدراء، ومن هنا فلا

يُمكن له – أيّ المثقَّف – الانصياع أو الانحياز لغير سلطة المعرفة والإصلاح والتَّغيير نحو الأفضل (حسام الدين شلش، ٣ ديسمبر، ٢٠١٧). فمن سمات المثقف الكشف عن الحقيقة والشجاعة الفكرية والنقد البناء والتبشير بمشروع اجتماعى جديد، اذن فالمثقف هو في جوهره ناقد اجتماعي. وهو الشخص الذي همه أن يحدد ويحلل ويعمل– من خلال ذلك–على المساهمة في تجاوز العوائق التي تقف أمام بلوغ نظام اجتماعي أفضل، نظام أكثر إنسانية وأكثر عقلانية (مصطفى العوزى، ٢٩ يوليو ٢٠١٦).

مفهوم المرأة المثقفة Intellectual Woman :

تتميز المرأة المثقفة بأنّها على علم، وتواصل، ومعرفة بما يحدث في العالم من حولها من تطورات وتغييرات مستمرة، وبأنّها تمتلك خبرات عديدة ومعلومات متنوعة في مختلف المجالات، فهى تستطيع الخوض في نقاشات سياسية بقوة، كما أنّها تتميز بثقافتها التاريخية ومهاراتها الاجتماعية، وتُعدّ قارئةً متميزة، ومهتمةً بأنواع الفنون العديدة، بالإضافة إلى حرصها الدائم على تطوير ثقافتها ومشاركتها مع الآخرين (إيناس قدان، ١١ أكتوبر ٢٠١٨). وللمرأة المثقفة على وجه الخصوص أهمية كبيرة في إنشاء جيل واعي يملك الفكر والثقافة، ويجب أن يكون لها قدرة على النقد والتحليل بمعناه الإبداعي الخلاق، باعتبار أنها تمثل الشريحة الواعية في المجتمع من خلال تحليل دقيق للواقع بكل تفاصيله السياسية والاجتماعية والفكرية والاقتصادية، ومن خلال الاستفادة من تجارب الشعوب والمجتمعات المحيطة بنا (دلال جان، ١٦ أغسطس ٢٠١٨).

واجرائيا يمكن تعريف المرأة المثقفة بأنها هى التى تمتلك قدراً عالياً من الوعى والعلم والفكر والمعرفة والثقافة ولديها القدرة على حرية التعبير عن ذاتها وآرائها والخروج عن الأطر الاجتماعية والثقافية الراكدة والمتوارثة والمتعارف عليها، ولديها رؤى نقدية وتحليلية واضحة لمشكلات المجتمع وقضاياه بوجه عام وقضايا المرأة بوجه خاص.

التوجه النظري للدراسة :

سوف تعرض الباحثة للنظرية النسوية Feminism theory باتجاهاتها المختلفة موضحة تبنيها لأي من تلك الاتجاهات في هذا البحث على النحو التالي :

نظمت الحركة النسوية كحركة اجتماعية في فرنسا والاتحاد الألماني والولايات المتحدة الامريكية في عام ١٨٤٨م لمواجهة الاضطهاد المخيف الذي تتعرض له النساء من جانب الرجال والسياسات القائمة فى المجتمع (Anderson, 1998, p. 3). وتعرف النسوية كما جاءت في قاموس المورد على أنها نظرية المساواة بين الجنسين سياسياً واقتصادياً (روحى البعلبكى، ١٩٩٩، ص ٣٤٢). وتتناول النسوية العديد من المفاهيم التي ترتبط بالمقام الاول بالمشكلات التي تعاني منها المرأة في المجتمع مثل مفاهيم النوع Gender والجنس Sex والاستغلال Exploitation أو الاضطهاد Oppression والتبعية Subordination وكذلك مفهوم التمكين Empowerment في مقابل مفهوم التهميش Pulverization، هذا إلى جانب عدد من المفاهيم الأخرى التي تستخدم للتعبير عن المشكلات التي تعاني منها المرأة وهي مصطلحات مستمدة من المقولات النظرية للمدارس المختلفة للحركة النسوية (سامية قدرى ونيس، ٢٠٠١، ص١١).

ويرى ماريل كارل (Marille Karl) في كتابه (المرأة والتمكين: المشاركة واتخاذ القرار) أن الاتجاه النسوي يوجد بين النساء في مصادر القمع التي يتعرضن لها كنساء من حواجز الطبقة واللون والعرف والدين والقومية، فالنسويون يحاولون البحث عن أرضية مشتركة للعمل في قضايا معينة ولتحقيق أهداف تمكين المرأة ومساواتها بالرجل والقضاء على أشكال التمييز والعنف ضدها كجزء من الحركة النسوية العالمية، كما يرى كارل أن النظرية النسوية تهدف إلى استئصال كافة أسباب القمع للنساء وذلك لتمكين المرأة من المشاركة في صنع القرار في كافة مستويات المجتمع (هايدى حسام الدين، ٢٠٠٣، ص ٣٤).

(١) النسوية الليبرالية The Libral Feminism :

نشأ في نهاية القرن الثامن عشر متأثرا بكتابات جون ستيوارت ميل وجان جاك روسو وكانت ركيزته الفكرية ونقطة انطلاقه هي التشابه المطلق بين الرجل والمرأة والتي على أساسها يتوجب إعطاء النساء الحق في الملكية والتصويت وغيره من الحقوق التي ثبتتها مفاهيم الفكر الليبرالي كالعقلانية والاستقلالية الفردية حيث ساد الاعتقاد بأن هذه الصفات تميز الرجال فحسب كما تنادي بالتخلص من التمييز الجنسى ضد النساء وذلك من خلال مشاركة النساء في مسئوليات العمل خارج المنزل ومشاركة الرجال في المسئوليات والواجبات العائلية والمنزلية (Robinson & Richardson, 1997, p. 54). وترى Tong أن الاتجاه

النسوي الليبرالى هو أفضل المداخل لمعرفة أفكار النسوية وأسسها. ويؤكد الاتجاه الليبرالي أن المجتمع يتجه نحو الاعتقاد والايمان بأن قدرة النساء العقلية والجسدية بحكم الطبيعة أقل من قدرة الرجال لذلك فقد تم عزل النساء من الاجواء الاكاديمية والاقتصادية والحياة العامة، ونتيجة لسياسة العزل تلك ظلت القدرات الحقيقية لكثير من النساء غير مكتملة. وكما يري الليبراليون أنه إذا قدمت للنساء والرجال فرصاً واحدة في التعليم والحقوق المدنية فمن الطبيعي أن يتقدم النساء والرجال بذات المقدار (Tong, 1992, p. 36).

ولقد ظهر ما يسمى بالأخلاق الليبرالية التحررية وفى هذه النوعية من الاخلاق تكون الحرية هي الشيء السائد وتعني غياب تدخل الأفراد الآخرين فيما يريد الفرد أن يفعله أو فيما يستطيع عمله بالفعل ومن هذا المنطلق فإن تلك الأخلاق تشتق عددا من المتطلبات الخاصة ومنها الحق في الحياة والحق في حرية التعبير والكلام والحق في الملكية الخاصة. وتقوم الأخلاقيات الحديثة على الفردية أي كما يري (دور كايم) أن الاخلاق الحديثة تعتمد على الاعتقادات الموجودة في القيم الموروثة لدى لفرد نفسه (Tamney, 2005, p. 99). ويرى أنصار الاتجاه الليبرالي أن النساء لم يمنحن فرصاً كالرجال وذلك بسبب المعوقات وأشكال التمييز المختلفة والتشريعات والقوانين التي فرضها المجتمع والتي تصور المرأة على أنها مختلفة تماماً عن الرجل. كما ينادى الاتجاه الليبرالي بضرورة إعطاء النساء حقوقاً أكثر كالتالي يكتسبها الرجل بالفعل كالحق في التعليم والعمل والمدنية والحياة السياسية عامة، كما يرى أنصار هذ الاتجاه أن الحرية الحقيقية لا تتحقق إلا بتغير قيم الأفراد ومعتقداتهم لاحترام النوع (Sapiro, 1986, pp. 2-443).

وتشير النسويات الليبراليات إلى ضرورة تنمية جنس محايد يجسد الأفضل من السمات الذكورية والأفضل من السمات الأنثوية، وهذا من وجهة نظرهن يتطلب تدخل العلم والطب مما يعني استحالة تطبيق هذا الحل في الواقع (نورة فرج المساعد، ٢٠٠٠، ص ١٦).

وترى الباحثة أنه رغم النقد الموجه إلى النسويات الليبراليات والاتجاه الليبرالي عموماً وخاصة فيما يتعلق بميلهن لتضخيم أهمية الحرية الفردية على حساب الصالح العام وكذلك ميلهن نحو انسانية حيادية الجنس (Gender specific feminism) وهو ما يعارض الطبيعة البشرية وطبيعة الخلق ويخالف جميع تعاليم الاديان السماوية المختلفة وثقافتنا الإسلامية على وجه الخصوص، إلا أن الليبرالية النسوية تمكنت من الكشف عن عامل أساسي فى دونية أوضاع النساء والذى تمثل في التشريع سواء كان دينيا او قانونيا حيث أن

المجتمع يستند لكليهما مع التفسير الخاطئ للدين لاستبعاد النساء وعدم المساواة بين المرأة والرجل وهدم كل محاولة للنهوض بأوضاع النساء. كما أنها كشفت عن عامل آخر لا يقل أهمية عن سابقه، ألا وهو عامل العادات والتقاليد الراسخة في أذهان الأفراد والتي تورث من جيل الى لآخر في كل المجتمعات والتي أيضاً تناهض المرأة ولا تعترف بحقوقها في الحرية والتمكين والحياة.

(٢) النسوية الراديكالية The Radical Feminism :

بدأت في نهاية الستينات وحتى بداية السبعينات وارتكزت فلسفة الراديكالية على السلطة الأبوية للامساواة بين الرجال والنساء والقيام بتقسيم الحقوق والامتيازات والسلطة على أساس الجنس وما صاحب ذلك من اضطهاد للنساء ومنح امتيازات عديدة للرجال.

(http://www.womenshistory.about.com/library/radical lewis)

كما يجمع أصحاب هذا الاتجاه على أن مسالة التمييز بين مكانة الرجل والمرأة ليست في حقيقتها مسألة طبيعية جاءت بحكم الاختلافات البيولوجية بين الجنسين، ولكنها مسالة تاريخية نشأت وتطورت نتيجة للعديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية (عدلى أبو طاحون، ص ١٩٧). ولا يطالب أصحاب الاتجاه الراديكالي للمرأة بمكانة مساوية لمكانة الرجل فقط بل ينظرون للمرأة باعتبارها تمثل أحد الاولويات أو العناصر السامية، وعلى هذا فهم يطالبون بإذعان الرجل للمرأة بل ويتصورون امكانية استبعاد الرجال جميعاً من عالم النساء واقصائهم عن هذا العالم وتتضمن آراء هؤلاء الراديكاليين كثيراً من العداء والكراهية للرجال باعتبارهم فئة ظالمة (أحمد زايد وآخرون، ٢٠٠٢، ص ٤٠). وترى ميليت Millett وهي من أوائل النسويات الراديكاليات اللواتي أكدن ارتباط البطريركية باضطهاد النساء أنه لابد من تقليص سيطرة السلطة الأبوية إذا أرادت النساء تحقيق الحرية والتحرر من سلطة الرجل، وأن المؤسسات الاجتماعية والثقافية الواقعة تحت سيطرة البطريركية تقوم بتعميق وتأكيد مفهوم تبعية المرأة للرجل والاحساس بالضعف والدونية تجاه الرجل ومن هذه المؤسسات الأسرة والمدرسة (Millett, 1970, p. 178). وأخيرا نجد أن وجهة النظر الرئيسية للراديكاليين من أجل التحرر من السلطة الأبوية ومناهضة الذكورية وسيادتها على الأنثى في شتى المجالات تتمثل في ضرورة اتحاد النساء مع بعضهن البعض وإنشاء قاعدة نسائية متحدة تناهض وتقاوم أية سيادة من قبل الرجل، بالإضافة إلى ضرورة الانعزال والانفصال

التام عن عالم الرجل ونشر ما يسمى بإشتهاء المماثل (المثلية الجنسية Homosexuality) (هايدى حسام الدين، مرجع سابق، ص ٥٣).

وتتفق الباحثة مع الاتجاه الراديكالى في بعض النقاط وتختلف معه في نقاط أخرى فهي تتفق معه في ضرورة إنشاء وتكوين قاعدة نسائية متحدة من جميع الفئات والطبقات وذلك لوضع برامج وآليات لأجل تحقيق المساواة والحرية والتمكين للمرأة، بينما تختلف معه فيما يتعلق بالانفصال والانعزال عن الرجل والثقافة الذكورية ونشر ما يسمى باشتهاء المماثل لأن تلك الأفكار شديدة التحرر لا تتقبلها المجتمعات خاصة المجتمع العربي كما أنها لا تتناسب مع تعاليم الاديان السماوية المختلفة وتتنافى مع التعاليم والثقافة الاسلامية على وجه الخصوص حيث أنها تعبر عن شذوذ لا يتفق مع الطبيعة الانسانية التي خلقها الله سبحانه وتعالى، كما أنها أفكار تزيد من دونية وضع المرأة ومكانتها في التمتع بدلاً من تحقيق المساواة والحرية والنهضة بها .

(٣) النسوية الاشتراكية (الماركسية) The socialist feminism :

لم تقم أفكار النسويين الاشتراكيين رفضاً لأفكار الاتجاه الفردي الليبرالى الخاصة بالحرية والمساواة ولكنها اعترضت على تطبيق مفاهيم القيم والمكانة على أفراد منفصلين اجتماعيا عن حياتهم ككائنات اجتماعية ويدركون فقط وضعهم كأفراد مستقلين أكثر من ادراكهم لإطار الحياة الجمعية والأفعال الاجتماعية. ويعني هذا الاتجاه بالعلاقة المتبادلة بين الرأسمالية والسلطة الأبوية، فالأخيرة نشأت اجتماعيا مع تطور الاولى لذا فإن قهر المرأة صفة أساسية في ظل الرأسمالية ومن أجل تحرر المرأة وحصولها على مكانة مساوية للرجل فإن هذا يرتبط من وجهة نظر أنصار هذا الاتجاه بالقضاء على النظام الرأسمالي (سامية قدرى ونيس، ١٩٩٩، ص ٢٢). ويرى فريق آخر أن قهر المرأة في الغالب قهر اقتصادي ورأسمالي من حيث أصوله وانه ناتج عن الفوارق البيولوجية بين المرأة والرجل. ولقد كان شعار الحركة النسائية العمالية هو الحق في العمل حيث ناضلت النساء العاملات من أجل الحق في الانتساب للنقابات والمساواة في الأجور وحماية العمل النسوي ورعاية الأمومة (فهيم بركات، ١٩٨٩، ص٢١). ويرى توني كليف Toony Kleif أن أول خطوة تخطوها نساء الطبقة العاملة لدخول ساحة النضال من أجل تحريرهن كنساء هي نبذ عزلة البيت ودخول المجال الاجتماعي المتمثل في الانتاج (Kleif, 1982, p. 421). وفي الثورة

البرجوازية الفرنسية ركزت النساء البرجوازيات على المطالب السياسية وطالبن بتحسين قوانين الزواج وكذلك تحسين تعليم الفتيات، كما إنهن ربطن حقوقهن بحقوق الشعب، واعتبرت هذه الثورة بداية لتحقيق المساواة والحرية للنساء (Richard, 1984, p.48). فلكي يكون المجتمع علي استعداد لإعارة أهمية خاصة لوظيفة المرأة الاجتماعية كأم ومربية ويخصها بمساعدة وحماية تتناسب وهذه الوظيفة فلا بد أن تؤدي المرأة عملا اجتماعيا مفيدا أسوة بالرجل تماما (نديم عزالدين، ٢٠٠٠، ص ١٢١).

وترى الباحثة أن الاتجاه النسوي الاشتراكي الماركسي هو اتجاه منصف معتدل حيث أنه ينادي بأحقية تكاتف الجنسين معا (الرجل والمرأة) لتحقيق المساواة المنشودة، كما أن هذا الاتجاه يركز أساسا علي العلاقات الاجتماعية أكثر من الحقوق الفردية ولا ينظر إلي ما هو مناسب ليمنح للفرد فقط ولكن ينظر إلي ما هو أفضل للشعب ككل باعتباره جزءا لا يتجزأ من المجتمع، كما أنه ينادي بأحقية المرأة في الحصول على حقوقها سياسيا واجتماعيا وثقافيا واقتصاديا، وينادي بخروجها للعمل ومساواتها في الأجر مع الرجل، وكل ذلك يؤدى بدوره إلى مزيد من التمكين للمرأة داخل المجتمع اذا ما تم تطبيقه على الوجه الأكمل. ويعد هذا الاتجاه الأنسب لهذه الدراسة ويمكن تبنيه حتى تكتمل رؤية الموضوع الراهن علميا ومنهجيا.

الدراسات السابقة :

أولاً – الدراسات العربية :

١. **دراسة هدى سليمان (٢٠٠٤): "دور الجمعيات النسائية في تمكين المرأة من المشاركة في الحياة العامة– دراسة في إطار الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية".**

هدفت الدراسة الي تحديد إسهامات الجمعيات النسائية في تمكين المرأة من المشاركة في الحياة العامة وأهم المعوقات التي تحد من هذه الاسهامات. وحددت الدراسة تمكين المرأة في أربعة مجالات هي : مساعدة المرأة على ممارسة حقها السياسي، اتخاذ القرار داخل أسرتها ومجتمعها، المشاركة في المشروعات التنموية للنهوض بالمجتمع، زيادة معارف وعي المرأة عن مجتمعها. استخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعي بنوعيه: الشامل للتطبيق على أعضاء مجلس الإدارة وعددهن ٢٠ عضوة، وبالعينة

للتطبيق على بعض من العضوات المستفيدات من الجمعية وبلغ عددهن ٢٠٠ مفردة في جمعيتين احداهما في الريف والأخرى في الحضر. وتمثلت أداة جمع البيانات في صحيفة الاستبيان. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة وجود علاقة قوية بين دور الجمعيات النسائية في تمكين المرأة بالعمل الذي يتلاءم مع مهاراتها وتنمية مهارات العمل لديها، وكان ذلك اكثر وضوحا في الريف من الحضر، ووجود علاقة قوية بين دور الجمعيات النسائية وفهم المرأة لحقوقها وتمكينها من ممارستها عن طريق زيادة وعيها وتعريفها بحقوقها وواجباتها خلال الأسرة ومن خلال استخراج البطاقات الانتخابية والمشاركة في التصويت للانتخابات والانضمام للجمعيات.

٢. **دراسة إقبال السمالوطي (٢٠٠٧): "دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة".** هدفت الدراسة إلي التعرف علي واقع دور الجمعيات الأهلية في مصر تجاه تمكين المرأة من حيث حجم الجمعيات الأهلية والنسائية وحجم مشاركة المرأة فيها. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت أداة الدراسة في الاستبانة. توصلت الدراسة الي عدد من النتائج أهمها ضعف دور الجمعيات الأهلية في دعم وتمكين المرأة ومشاركتها، وقلة الاهتمام بتنظيم البرامج والخدمات التي تستهدف خدمة المرأة، وقلة البرامج التي تقدمها الجمعيات الأهلية لتنمية وعي المرأة بالسياق الاجتماعي والسياسي المحيط بما يحقق تمكينها .

٣. **دراسة وجدي عبد اللطيف (٢٠٠٨): "دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة – دراسة حالة لجمعية نهوض وتنمية المرأة".** هدفت الدراسة إلي التعرف على دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة باعتبارها أحد المداخل الهامة في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال دراسة حالة لإحدى الجمعيات الأهلية المركزية ذات الفروع في بعض المحافظات والتي ركزت اهتمامها على تمكين المرأة المعيلة في المناطق العشوائية وهي جمعية نهوض وتنمية المرأة المصرية. وتوصلت الدراسة إلي أن الجمعية تجاوزت المفهوم التقليدي للعمل الاجتماعي القائم على البر والإحسان والانتقال من المساعدة المؤقتة إلى التنمية في إطار منظومة متكاملة من البرامج الهادفة إلى تمكين المرأة بصفة عامة والمرأة المعيلة في المناطق العشوائية بصفة خاصة.

٤. **دراسة هالة السيد وطارق عمارة (٢٠٠٨): "دور المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة الفقيرة للتعامل مع آليات سوق العمل"**. هدفت الدراسة إلى تحديد دور المنظمات غير الحكومية في تزويد المرأة الفقيرة بالمعارف والمهارات والاتجاهات للتعامل مع آليات سوق العمل والكشف عن المعوقات التي تواجه المرأة الفقيرة فى الاستفادة من برامج وخدمات هذه المنظمات، وكانت أداة الدراسة استمارة استبار (مقابلة) للمرأة الفقيرة من الاستفادة من برامج وخدمات هذه المنظمات، وكانت أداة الدراسة استمارة استبار (مقابلة) للمرأة الفقيرة. تكونت عينة الدراسة من (٨٥) مستفيدة، وتم اجراء مقابلة مع أعضاء مجلس إدارة الجمعية والأخصائيين والفنيين بالجمعية الخيرية لأهالي الظاهرية. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن قدرات الجمعيات الأهلية على زيادة معارف ومعلومات المرأة الفقيرة للتعامل مع سوق العمل ما زالت محدودة، وأن المرأة الفقيرة تواجه معوقات متعددة للتعامل مع آليات سوق العمل مما يقلل من الاستفادة من برامج وخدمات الجمعية.

٥. **دراسة سلوى عبد الله عبد الجواد (٢٠٠٩): "استخدام استراتيجية التمكين لمساعدة المرأة المعيلة على مواجهة مشكلاتها"**. هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور الجمعيات الأهلية في مواجهة مشكلات المرأة المعيلة من خلال استراتيجية التمكين والكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استخدام الاستراتيجية ومساعدة المرأة المعيلة على مواجهة مشكلاتها. تكونت عينة الدراسة من (٦٠) مفردة من النساء المعيلات المستفيدات من جمعية السلام بالمندرة وهي إحدى الجمعيات التابعة للشئون الاجتماعية. وكانت أداة الدراسة مقياس المشكلات الاجتماعية للمرأة المعيلة والمنهج المستخدم هو المنهج شبه التجريبي للتجربة القبلية والبعدية. وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في القياس القبلي والبعدي أي نجاح برنامج التدخل المهني باستخدام استراتيجية التمكين لمساعدة المرأة المعيلة على مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والصحية وإعادة تشكيل المحيط البيئي لها وتوفير عوامل الاستقرار وكذلك ظهور تحسن في المفاهيم المرتبطة بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والصحية لدى المرأة المعيلة من خلال إقامة شبكة علاقات إيجابية تتصل بالمجتمع وتمكينها مع ريادة أسرتها، كذلك ساهم برنامج التدخل المهني فى التخفيف من حدة الضغوط البيئية.

٦. **دراسة أمل الخاروف وسمر الحديدي (٢٠١١): "مشروع ازدهار النساء التنموي وعلاقته بتمكين المرأة الأردنية – دراسة تقييمية"**. هدفت الدراسة إلى تقييم مشروع الازدهار التنموي وعلاقته بتمكين المرأة الأردنية من خلال التعرف على أوضاع المشاركات الوظيفية بعد الالتحاق بالمشروع، وتقييمهن لدورات المشروع المختلفة. استخدمت الباحثتان المنهج الوصفي وكانت أداة الدراسة صحيفة استبيان تم تطبيقها على (١٧٠) مشاركة في المشروع. توصلت الدراسة إلى كفاية المشروع من حيث رضا المشاركات عن المشروعات بدرجة مرتفعة بشكل عام، حيث بلغت كفايته في زيادة وتعزيز تمكين المرأة اقتصاديا بنسبة (٥٠%) واجتماعيا بنسبة (٨١%) مما أدى إلى زيادة ثقة المشاركة بنفسها وزيادة قدرتها على اتخاذ القرارات المتعلقة بها وأسرتها في المجالات المختلفة.

٧. **دراسة منور عدنان نجم (٢٠١٣): "دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية"**. هدفت الدراسة الي التعرف على دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية في قطاع غزة ومعرفة درجة توافر معايير تمكين المرأة ومؤشراتها في وثائق المؤسسات التنموية . والكشف عن مدي الاختلاف في نسبة التباين في معايير تمكين المرأة باختلاف متغيرات الدراسة. استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت أسلوب تحليل المحتوى للخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية لمدة ثلاث سنوات مضت. تكونت عينة الدراسة من (١٠) مؤسسات تعمل في مجال تمكين المرأة. **ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة** تفاوت معايير تمكين المرأة ومؤشراتها في وثائق المؤسسات التنموية، فجاء ترتيبها تنازلياً: التمكين الاجتماعي، التمكين التعليمي، التمكين الاقتصادي، التمكين السياسي، التمكين الصحي، ولا تختلف نسبة التباين في معايير تمكين المرأة باختلاف نوع المؤسسة (حكومية، أهلية) وكذلك نوع الوثيقة (الخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية للمؤسسات التنمية).

٨. **دراسة حسن مصطفى حسن (٢٠١٥): "استشراف مستقبل التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة السعودية"**. هدفت إلى دراسة المتغيرات التي طرأت على وضع المرأة من الماضي إلى الحاضر، واستشراف مستقبل التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة السعودية خلال حقبة العشرين عاما القادمة (٢٠١٥-٢٠٣٥)، والتعرف على أهم المتغيرات الثقافية والسياسية والاقتصادية التي من المتوقع

أن تؤثر سلباً على مستقبل التمكين للمرأة السعودية، وهي دراسة استشرافية استطلاعية، استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي الشامل وطبقت على عينة قوامها ٧٤ طالبة بالسنة النهائية لكلية الاعلام والاتصال بجامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية بالرياض، واستخدمت صحيفة الاستبيان كأداة لجمع البيانات. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة زيادة تمكين المرأة في الحاضر عن الماضي حيث جاء التمكين في المجال الاجتماعي في المرتبة الاولى يليه المجال الاقتصادي ثم السياسي.

٩. **دراسة أميرة عبدالسلام عبدالمجيد زايد (٢٠١٥): "الاتجاهات الحديثة في تمكين المرأة لتنمية المجتمع"** تهدف الدراسة إلي محاولة رصد الاتجاهات الحديثة والجهود العربية والعالمية المبذولة لتمكين المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والتكنولوجية، ثم تقديم تصور مقترح لتمكين المرأة من أجل تفعيل مشاركتها في تنمية المجتمع. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي في عرض بعض الاتجاهات الحديثة في تمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا وصحيا وغيرها من مجالات الحياة الأخرى وعلاقة ذلك بالتنمية الذاتية للمرأة وتنمية مجتمعها. وتوصلت الدراسة الى نتائج أهمها أن تمكين المرأة يتضمن مجالات عدة منها سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وتعليمية، فتتعدد أبعاد التمكين بتعدد مجالات الحياة، كما تعددت الاتجاهات في مجال تمكين المرأة في أبعاده المختلفة، وأن مشاركة المرأة في المجالات السابقة تواجهها بعض المعوقات المتمثلة في بعض القيم الاجتماعية والموروث الثقافي السلبي وفقر المرأة وانتشار الأمية، وأن تمكين المرأة في كافة مجالات الحياة وتحقيق المشاركة العادلة في التنمية والتوزيع العادل لثمارها يقود إلي التنمية المستدامة من خلال وجود المرأة كشريك فاعل في التنمية في جميع مجالات الحياة والقضاء علي كثير من نواحي القصور في القوانين المتصلة بالمرأة والمقيدة لحريتها ونشاطها.

١٠. **دراسة عبدالله عثمان الكوح (٢٠١٦): "معوقات تمكين المرأة تحليل سوسيولوجي".** تهدف الدراسة إلي تسليط الضوء علي أهمية تمكين المرأة في المجتمع، وتحديد أبرز المعوقات التي تحد من تمكين المرأة، واقتراح الحلول العلمية والعملية التي تساهم في تطوير وسائل التمكين وتدعيم ثقافة المجتمع نحو تذليل المعوقات أمام عملية تمكين المرأة العربية. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتمثلت أهم نتائجها فى أن تمكين المرأة في المجتمع يساهم في نهضة الأمم وأنه لا يمكن لأي مجتمع أن تقوم له

قائمة إلا إذا تحقق فيه التمكين الكامل للمرأة. تمثلت أهم معوقات التمكين الاجتماعي للمرأة في ثقافة المجتمع الذكوري والسلطة الأبوية، ضعف دور المرأة داخل المؤسسات الاجتماعية والتنظيمات المدنية، وأن الكثير من القوانين والتشريعات الاجتماعية مازالت تحتوي علي تمييز فاضح لصالح الرجل، أما معوقات التمكين السياسي للمرأة فقد تمثلت في ضعف مشاركة المرأة في العمل النقابي داخل منظمات المجتمع وعدم وجود ثقافة اجتماعية محفزة لتنمية المشاركة السياسية للمرأة، وأن سطوة القبيلة والطائفة والعرق في أغلب الشئون الخاصة بالتعاطي السياسي داخل المنظومة تضعف دور المرأة. أما معوقات التمكين الاقتصادي فقد تمثلت في: الحرية النسبية وسيطرة الأسرة وضعف قدرة المرأة علي التصرف بداخلها، قوانين العمل في العالم العربي تحتوي علي تميز صارخ لمصلحة الرجل خاصة في القطاع الخاص من الأعمال. وأن الدفع باتجاه تأصيل ثقافة المشاركة وتعميق ثقافة التكامل بين المرأة والرجل والسعي إلي خلق منظومة متكاملة من التشريعات تكون ميدانا حقيقيا لكسب المزيد من الحقوق تجاه إزالة التحيز للنوع وبذلك تتقدم الأمم والشعوب .

١١. **دراسة كامل عبدالمالك عمر (٢٠١٦): "تمكين المرأة العربية سياسياً – الواقع والمحددات الثقافية"**. هدفت الدراسة إلي رصد واقع مشاركة المرأة العربية في بعض المراكز السياسية والقيادية، والوقوف علي المحددات الثقافية التي تعوق مشاركة المرأة في الحياة السياسية، كما تهدف إلي وضع إطار تصوري يمكن المرأة من المشاركة بفاعلية في الحياة السياسية. وقد اعتمدت الدراسة علي الأسلوب الوصفي التحليلي كأداة منهجية لتحليل معطيات المادة المتوافرة حول موضوعها. وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها أن المرأة تعاني علي الصعيد العالمي حرمانا من حق المساواة مع الرجل في ميادين عديدة وبخاصة السياسية منها حتي الآن، وأنه نتيجة لضعف المرأة في البرلمان والمجالس المنتخبة علي مستوي دول العالم المختلفة تم اللجوء إلي نظام الكوتا والذي يعني تخصيص نسبة مئوية من المقاعد للنساء، وأن نسبة تمثيل المرأة علي مستوي البرلمانات عالميا لم تتعد ٢٢%، وأن نسبة تمثيل المرأة العربية برلمانيا مازالت دون المأمول علي الرغم من التحسن الذي طرأ عليها في الوقت الراهن مقارنة ببدايات هذا القرن، كما أكدت الدراسة على أن المحددات الثقافية التي تعوق المرأة في الحياة السياسية تمثلت في العادات والتقاليد والقيم والمعتقدات.

ثانياً – الدراسات غير العربية :

١٢. **دراسة مالوترا وآخرون** (Malhotra, et al., 2002)**:** "قياس تمكين المرأة – مقياس عالمي". هدفت الدراسة إلى وضع إطار منهجي لقياس تمكين المرأة وذلك بالرجوع إلى الدراسات السابقة عن مشاركة المرأة مجتمعيا والتي تناولت التمكين خلال الفترة من (١٩٨٣ حتى ٢٠٠١). واستخدم الباحثون منهج تحليل المحتوى. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها وضع تصور لأهم المجالات والمؤشرات التي يمكن استخدامها لوضع مقياس عالمي يفيد في الكشف عن واقع تمكين المرأة في مجالات الحياة المختلفة سياسية واجتماعية واقتصادية وغيرها وأهم مؤشرات ومجالات تمكين المرأة من خلال الدراسات السابقة عن مشاركة المرأة مجتمعيا.

١٣. **دراسة** (Traynor, 2006) **النهوض بوضع المرأة فى المجتمع**": تهدف الدراسة إلي التعرف علي وضع المرأة في المجتمع، والكشف عن الوسائل التي تعمل علي تحسين حياة النساء والمجتمعات التي يعيشون فيها، والتعرف علي الاستراتيجيات اللازمة لتمكين المرأة في المجتمع. وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي واعتمدت علي دليل دراسة الحالة لبعض النساء في جمعية "ريدهات"، وتوصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها أن التعليم العالي وتجربة القوي العاملة هي مقدمة قوية للنشاط الذي يحسن حياة النساء والمجتمعات التي يعيشون فيها، كما بينت الدراسة أن اشتراك النساء في النشاط يحتاج إلي وضع استراتيجيات تساعدهن علي إقامة صلة بين حياتهن وسياسة الحكومة، وأنه لابد من تمكينهن بالأدوات اللازمة لتغيير العالم من حولهن.

١٤. **دراسة خان وبيبي** (Khan & Bibi, 2011)**: التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء خلال النهج التشاركي – تقييم نقدي**". هدفت الدراسة تقييم الآثار المترتبة على تشغيل مشروع التنمية التشاركية الحكومية على التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة وأثرها فى التخفيف من حدة الفقر في منطقة بلوشستان Nasirabad (اقليم في باكستان). اعتمدت دراسة حالة لمشروع التغذية (pat) وهو أكبر مشروع للتنمية المجتمعية تتعهده الحكومة ليتم تحليله. تكونت عينة الدراسة من (١٦٥) امرأة يمثلن جميع المستفيدات. وكانت أدوات الدراسة الاستبانة، الملاحظة، المقابلة والمناقشات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين من موظفي مكتب المشروع، وتم استخدام مؤشرات التمكين التالية: القدرة على بناء قدرات المجموعة، تخفيف عبء العمل، القدرة على المشاركة في الأنشطة

الاقتصادية، القدرة على الوصول إلى المؤسسات المالية والاقتصادية، القدرة على اتخاذ القرارات بشأن إنفاق دخلهن. وأظهرت النتائج تحسنا في المؤشرات الكمية مثل بناء القدرات، والحصول على القروض الصغيرة، والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية والحد من عبء العمل. وأكدت الدراسة على أن الآثار الإيجابية للمشروع ليست مستدامة.

١٥. **دراسة** (Rahman & Sultana 2012): "**تمكين المرأة من أجل التنمية الاجتماعية – دراسة حالة لمنظمة شري ماهيلا، مقاطعة حيدر أباد**". هدفت الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة جمعية (Shri Mahila Griha Udyod Lijjat Papad) في تمكين المرأة، وهي منظمة دولية أنشئت في عام ١٩٥٩ بموجب مجموعة من النساء اللواتي بدأن الأعمال التجارية الصغيرة، وهي تعد واحدة من المبادرات التي تهدف إلى تمكين المرأة، وتخلق وتعزز التآخي وتعزيز الرعاية الشاملة، مقرها في مومباي ولها ٧٢ فرعا في جميع أنحاء الهند. وقد تم قياس تمكين المرأة على الجوانب النفسية والاجتماعية والاقتصادية. تكونت عينة الدراسة من (٦٩) عضوة من عضوات الجمعية من فرع حيدرآباد. كانت أداة الدراسة استبانة منظمة. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن الجمعية أسهمت إيجابيا – على المستويات الثلاث نفسيا واجتماعيا واقتصاديا – في تمكين المرأة من خلال توفير فرص عمل لأكثر من ٣٥٠ من الأميات وشبه الأميات، إذ أصبحن يعملن لحسابهن الخاص. وأظهرت أن النساء الشابات وغير المتزوجات هن الأقل ترددا على المؤسسة.

١٦. **دراسة** (Russell, 2011): "**البناء النسوى العالمى: مننظمة المرأة الدولية غير الحكومية، وزارات المرأة، وتمكين المرأة**". تهدف الدراسة إلي التعرف علي تطوير بنية وخطاب المجتمع المدني للمرأة مع مرور الوقت، والكشف عن تأثير المجتمع المدني العالمي للمرأة علي التوسع الهيكلي للحكومات، ومدي تأثير المجتمع المدني للمرأة والتوسع الهيكلي في الحكومة علي نتائج السلطة المؤسسية للمرأة في البلاد. وقد اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي واستخدمت أداة المقابلة، وتوصلت الى عدد من النتائج أهمها أن التاريخ الحديث شهد درجة كبيرة من النشاط العالمي الذي يهتم بإدماج المرأة والرجل فى المؤسسات الاجتماعية مثل التعليم، وأن الاهتمام الدولي بازدهار النساء قد ظهر في شكل منظمات نسائية دولية غير حكومية. كما أكدت أنه منذ عام ١٩٦٠ أصبح هناك اهتمام متزايد بالتركيز علي المساواة بين الجنسين والتمكين كأهداف أيديولوجية لتحقيق التنمية في جميع أنحاء العالم. كما أكدت أن

المجتمع العالمي قدم مجموعة من الرسائل المتعلقة بالمرأة يتم نشرها من خلال الروابط مع المنظمات الدولية. كما كشفت أن تمكين المرأة والاندماج المؤسسي الوطني جزء من الثقافة العالمية التي تنتشر إلي الدول القومية من خلال المنظمات الدولية والتي أصبحت تلعب دورا هاما ومتزايدا فى تحديد شرعية الدول القومية، مما أدي إلي نزايد اهتمام الدول بالمرأة وادماجها.

تعقيب على الدراسات السابقة :

١. تناولت بعض تلك الدراسات اسهامات الجمعيات النسائية والمنظمات غير الحكومية فى تمكين المرأة وتحديداً المرأة المعيلة الفقيرة كدراسة هدى سليمان (٢٠٠٤) واقبال السمالوطى (٢٠٠٧) ووجدى عبد اللطيف (٢٠٠٨)، واهتم بعضها بالتمكين الاقتصادى والاجتماعى للنساء كدراسة هالة السيد وطارق عمارة (٢٠٠٨) ودراسة سلوى عبدالله (٢٠٠٩) ودراسة خان وبيبى (Khan & Bibi, 2011)، بينما تناول البعض الآخر دور المؤسسات التنموية فى تمكين المرأة كدراسة أمل الخاروف وسمر الحديدى(٢٠١١) ومنور عدنان نجم (٢٠١٣) ودراسة (Rahman & Sultan, 2002). وقليل من هذه الدراسات قدم رؤية استشرافية لمستقبل تمكين المرأة كدراسة حسن مصطفى حسن (٢٠١٥)، واهتمت بعض الدراسات برصد الاتجاهات الحديثة المبذولة لتمكين المرأة والتعرف على الاستراتيجيات اللازمة لتمكينها كدراستى أميرة عبد السلام (٢٠١٥) و (Laura Bowes, 2006)، ودراسات سلطت الضوء على أهمية تمكين المرأة فى المجتمع وواقع مشاركة المرأة العربية سياسيًا وقيادياً ومعوقات ذلك كدراستى عبدالله الكوح (٢٠١٦) وكامل عبد المالك (٢٠١٦).

٢. تتفق الدراسة الراهنة مع بعض الدراسات السابقة فى عرض واقع تمكين المرأة فى المجتمع ودور الدولة والمؤسسات المعنية بالمرأة فى تفعيل هذا التمكين كدراستى أميرة عبد السلام (٢٠١٥) و (Laura Bowes, 2006).

٣. اذا كانت بعض تلك الدراسات قد اهتمت بتمكين المرأة الاقتصادى أو الاجتماعى او السياسى الا أن الدراسة الراهنة اهتمت بتمكين المرأة على المستوى الاقتصادى والاجتماعى والسياسى معاً، كما اختلفت فى ان بعض الدراسات اهتمت بتمكين المرأة

المعيلة تحديدا كدراسة وجدى عبد اللطيف وسلوى عبدالله، او المرأة الفقيرة كدراسة هالة السيد وطارق عمارة ودراسة (Khan & Bibi) بينما اهتمت الدراسة الحالية بالمرأة بصفة عامة. وهناك دراسات قدمت رؤية استشرافية لمستقبل تمكين المرأة (دراسة حسن مصطفى التى هدفت لاستشراف مستقبل تمكين المرأة فى المجتمع السعودى) فان الدراسة الراهنة استهدفت التعرف على الواقع الفعلى المعاش لتمكين المرأة فى المجتمع المصرى.

الاجراءات المنهجية للدراسة :

*** نوع الدراسة :**

دراسة وصفية تحليلية حيث تصف واقع تمكين المرأة في المجتمع بصورة المختلفة (اجتماعيا وسياسا واقتصاديا).

*** المنهج المستخدم وأدوات جمع البيانات :**

تم الاعتماد على المنهج الوصفى التحليلي، وتم استخدام دليل المقابلة المتعمقة كأداة أساسية لجمع البيانات، بالاضافة الى الأدوات المساعدة مثل الوثائق والاحصاءات ... الخ.

*** عينة الدراسة :**

عينة عمدية من السيدات المثقفات المصريات المتعلمات. وقد روعى عند اختيار الحالات ان تكون متنوعة فى السن والدخل والمهنة للتعرف على توجهاتهن ورؤيتهن لواقع تمكين المرأة المصرية وللوقوف على تأثير تلك العوامل على درجة تمكينهن شخصياً داخل المجتمع.

*** مجالات الدراسة :**

١- **المجال الجغرافي :** تم اجراء الدراسة في مدينة دمياط.

٢- **المجال البشري :** تم تطبيق الدراسة على عينة من المثقفات المصريات بلغت (٣٠) حالة موزعة ما بين عضوات هيئة التدريس ومحاميات، أعضاء المجلس القومي للمرأة فرع دمياط، مهندسات، طبيبات، سيدات في مناصب إدارية قيادية ... إلخ.

٣- **المجال الزمني :** استغرقت الدراسة من الناحية الزمنية حوالى تسعة أشهر وهى الفترة التى استغرقتها عملية جمع البيانات واجراء المقابلات مع الحالات موضع الدراسة.

عرض وتحليل نتائج الدراسة

*** الخصائص العامة لعينة الدراسة :**

١- **الخصائص العمرية:** تظهر البيانات الخاصة بالتوزيع العمرى ان أعلى نسبة لعينة الدراسة تركزت فى الفئة العمرية من (٣٠-٣٩) بواقع ٤٠% تليها الفئة من (٤٠-٤٩) بواقع ٢٧% ويرجع ذلك الى أن فترة الثلاثينات والأربعينات هى فترة اكتمال الوعى والنضج الفكرى والعقلى ومعرفة المرأة بحقوقها ورغبتها فى ممارستها وان يكون لها كيان ذاتى مستقل اجتماعيا واسريا واقتصاديا وسياسيا.

٢- **الخصائص التعليمية:** أوضحت معطيات الدراسة الميدانية أن ٧٣% من عينة الدراسة تعليم فوق جامعى وهو ما يدل على وصول افراد العينة لدرجة من الوعى والثقافة والعلم تمكنهن من التعرف على حقوقهن والحصول عليها والوصول الى أقصى درجات التمكين (اجتماعى – اقتصادى – سياسي) فى مجتمع الدراسة.

٣- **الخصائص الاجتماعية:** كشفت المعطيات الاحصائية للدراسة الميدانية ان فئة المتزوجات احتلت المرتبة الأولى بنسبة ٦٧% من افراد العينة كما ان غالبية العينة تعول أبناء مابين طفلين لأربعة أطفال وذلك بنسبة تفوق ال ٨٥% مما يؤكد ان المرأة تستطيع تحمل مسئولية أسرة وأبناء وزوج الى جانب التعليم والعمل والتدرج الوظيفى.

٤- **الخصائص المهنية:** اوضحت الدراسة الميدانية أن غالبية أفراد العينة بواقع ٩٣% يعملن بوظائف مختلفة بينما حالتان فقط لا تعمل مما يؤكد على تواجد المرأة بسوق العمل ومنافستها للرجل. ولقد تنوعت المهن مابين أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بنسبة ٤٧% وهى تمثل النسبة الأعلى، ثم تتنوع المهن مابين طبيبات ومهندسات ومحاميات ومديرين ادارات وأخصائيات اجتماعيات بنسب تتراوح ما بين ٧-١٠%. ويوضح هذا ان المرأة تستطيع أن تتولى مسئوليات العمل فى مختلف القطاعات داخل المجتمع، ولا توجد قطاعات حكراً على الرجل.

٥- **الخصائص الإقتصادية:** تظهر البيانات الاحصائية للدراسة الميدانية أن نصف العينة تتراوح دخولهن ما بين (١٠٠٠-٣٠٠٠) وذلك بنسبة ٥٠% يليها أقل من النصف الآخر من العينة تتراوح دخولهن ما بين (٣٠٠٠-٥٠٠٠ فأكثر) مما يدل على ان المرأة تمتلك مصادر الدخل الخاصة بها والتى تجعل منها شخصية مستقلة اقتصادياً.

*** نتائج تتعلق بتمكين المرأة من خلال رؤى عينة الدراسة من المثقفات :**

- **واقع تمكين المرأة اجتماعياً :**

أجمعت الغالبية العظمى من مفردات العينة بواقع ٩٧% على أن المرأة تم تمكينها اجتماعياً بشكل كبير في الفترات الأخيرة، وقد تمثل ذلك حسب وجهات نظرهن في خروج المرأة للتعليم والعمل الذي أسهم – ومازال يسهم في تقدم المجتمع، مما يؤدى إلى زيادة ثقة المرأة في ذاتها وفى قدراتها ويؤثر إيجابياً في تحقيق التنمية وبما يكفل للمجتمع الاستفادة القصوى من خبراتها وطاقاتها. وقد اتفقت معظم مفردات العينة بواقع ٨٥% على أن المرأة أصبحت مسئولة بشكل كبير عن القرارات المتعلقة بالإنجاب وتربية الأبناء وكذلك اتخاذ القرارات الأسرية باعتبارها عماد الأسرة، كما أجمع ثلثي العينة على أن للمرأة الحق في الحصول على الإرث وذلك لأن الشرع والقانون كفله لها وان المرأة فعلياً أصبحت تحصل على ميراثها الشرعى، بينما يرى الثلث الآخر أنه أصبح هناك العديد من الخلافات الأسرية حول موضوع الإرث وخاصة في المناطق الريفية التي ترفض إعطاء المرأة حقها فى الميراث ومستحقاتها المالية وذلك استناداً على الموروث الثقافى والذى يعمق من فكرة حرمان المرأة من الميراث.

- **واقع تمكين المرأة سياسياً :**

أجمعت أكثر من ثلثي العينة أن المرأة تم تمكينها سياسياً بشكل كبير وخاصة في الفترات الأخيرة وذلك بواقع ٨٤%، ويظهر ذلك جلياً في تولى المرأة للمناصب القيادية، وإتاحة الفرصة لها للترشح في البرلمان، كذلك ارتفاع نسب السيدات اللائى يشغلن عمادة الكليات الأكاديمية ومناصب عليا فى المؤسسات الصحفية والسلك الدبلوماسى ووصولها لمنصب المحافظ وتوليها لبعض الوزارات حتى أن المرأة أصبحت تتولى مناصب ووظائف كانت مقصورة على الرجال فقط كمنصب العمدة فى بعض القرى والمأذون الشرعى ...الخ، وقد حققت هذه القيادات نجاحات غير مسبوقة كلاً في مجالها، وذلك على مستوى الحضر والريف، فقد أصبحت المرأة قادرة على اتخاذ القرارات السياسية بشكل سليم كلما تطلب الأمر ذلك، مما يعنى أن المرأة قد حصلت على قدر كاف من التعليم والثقافة حتى أصبحت قادرة على المشاركة الفعالة وأداء أدوار مختلفة فى المجتمع والتعبير والدفاع عن حقوق ومصالح المرأة فى مختلف المجالات وذلك انطلاقاً من مقولة (المرأة خير ما يمثل المرأة)، فقد أصبح

للمرأة الحق في الخروج للتصويت الانتخابي، والدليل على ذلك ارتفاع أعداد الإناث المشاركات في الإدلاء بأصواتهن في الانتخابات والاستحقاقات السياسية الأخيرة وذلك مقارنة بأعداد الرجال المشاركين، مما يدعم دور المرأة سياسياً. بينما رأت أربع مبحوثات بواقع ١٣% أن واقع تمكين المرأة سياسياً مازال في حاجة للدعم والتشجيع حتى يتسنى للمرأة التوسع في مشاركتها في الحياة السياسية، بينما لم تؤيد مفردة واحدة مشاركة المرأة سياسياً حيث ترى أن العمل السياسى عمل ذكورى أكثر منه نسائى لأنه يتطلب جهد وتفاعل مع الجمهور وهو ما يتسنى للرجل أكثر من المرأة نظراً لانشغالها بشئون المنزل ورعاية الأبناء.

- **واقع تمكين المرأة اقتصادياً :**

اتفقت الغالبية العظمى من المبحوثات على أن خروج المرأة للعمل أصبح ضرورة اقتصادية ملحة خاصة في ظل تراخى الظروف الاقتصادية في الفترات الأخيرة، بالإضافة إلى أن المرأة أصبحت معيلاً أساسياً للأسرة رغم وجود الزوج، وذلك بعد أن كانت تشارك فقط في متطلبات المعيشة، ومن ثم لم تستطع المرأة التمتع بالذمة المالية الخاصة بها، كما أن المرأة العاملة تمتلك حساباً مصرفياً وذلك في الحضر فقط وليس في الريف.

وقد اتفقت ربع العينة بواقع ٢٥% من إجمالي عدد المبحوثات على أن المرأة أصبح لها الحق في آخذ راتب مساو للرجل في الوظائف الحكومية وذلك على عكس الأعمال الخاصة أو الأعمال التي تحتاج لقدرات خاصة بالرجل، وكذلك تقلد نفس الدرجات الوظيفية، حيث تكون قواعد الاختيار الوظيفي هنا – وفقاً لآراء المبحوثات – بناءً على الكفاءة فقط وليس التمييز الجنسي أو العنصري. كما اتفقت حالتان من حالات الدراسة على إمكانية قيام المرأة بعمل القروض الصغيرة والمتوسطة والبدء في مشاريع خاصة به لكي تنفق على من تعول. كما أجمعت ثلثا مفردات العينة على أن للمرأة رؤية اقتصادية صائبة، لذلك لابد من تدعيمها وتفعيل دورها اقتصادياً وفتح أسواق العمل أمامها لقياس مدى الاستفادة من عائد مشاركتها بما يحقق النفع للمجتمع. وقد أجمعت كل عينة الدراسة بصفة عامة على أن المرأة فى الحضر تمكنت اقتصادياً أكثر من المرأة الريفية حيث يرون أن المرأة الحضرية رغم انفاقها وإعالتها لأسرتها فى كثير من الأحيان إلا أنها تتمتع بفرص عمل أكثر ودخل خاص بها كما أنها تمتلك حساباً مصرفياً خاصاً بها على عكس حال المرأة فى الريف التى ما زالت إلى حد كبير تابعة للرجل اقتصادياً ومادياً.

- **برامج تمكين المرأة في المجتمع المصري ومدى معرفة المرأة بها :**

أكدت بعض المبحوثات بواقع خمس حالات من حالات الدراسة أنه ليس لديهن أية معرفة ببرامج تمكين المرأة في المجتمع، وقد أفادت حالتان من حالات الدراسة بعدم رغبتهما في معرفة تلك البرامج إن وجدت، وذلك لأنهن يرون أنها بلا جدوي. بينما أكدت أكثر من نصف حالات الدراسة والبالغ عددهن (١٨) حالة بنسبة ٦٠% من المبحوثات أن هناك مجموعة من البرامج والمبادرات المتعلقة بتمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً مثل (برنامج الحرية السياسية للمصريات) الذي ينفذ بالتعاون مع مبادرة المحاميات المصريات والصندوق الوطني الديمقراطي ببعض محافظات الجمهورية كمحافظة بني سويف والذي يهدف إلى تأهيل النساء الراغبات في خوض انتخابات المجالس المحلية بقري ومراكز المحافظة. كما أشارت هؤلاء المبحوثات إلى مبادرات فروع المجلس القومي للمرأة كمبادرة "قدم الخير" الإقراض والادخار، والتي تهدف إلى مساعدة السيدات المعيلات وخريجات الجامعة من الباحثات لعمل مجموعات ادخارية بالتنسيق مع "هيئة كير"، ذلك بالإضافة إلى تدريب الرائدات الريفيات لنشر فكر الإقراض والادخار وعمل المجموعات الادخارية، وأيضاً برنامج التأهيل السياسي للمرشحات لمجلس النواب واللاتي يتم ترشيحهن في المحليات، وأخيراً جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، هذا بالإضافة (لحملة طرق الأبواب) عام ٢٠١٦ بهدف التواصل المباشر والوصول الى اكبر قاعده من النساء للتعرف بشكل مباشر على مشاكلهن والوقوف على اهم احتياجاتهن، وكذلك (حملات التواصل الجماهيرى لرفع الوعى) عام ٢٠١٦ عبر شاشات التلفاز ووسائل التواصل الاجتماعى واللقاءات الجماهيرية بهدف توصيل صوت المرأة وتعريفها بأهمية تمكينها فى المجتمع. وقد أشار أقل من ربع العينة بواقع خمس حالات بمعرفتهن أن هناك استراتيجية للمرأة المصرية لعام ٢٠٣٠ تم وضعها من أجل تعزيز مبدأ المساواة بين الرجل و المرأة وتكافؤ الفرص، وتسمي هذه الرؤية "باستراتيجية التنمية المستدامة"، فضلاً عن مجموعة من البرامج الأخرى كالبرنامج القومي للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة "مجلس التدريب الصناعي"، وبرنامج "أنا رائدة" الخاص بتدريب المرأة وسيدات الأعمال.

وبصفة عامة أجمعت كل حالات الدراسة على أنه حتى وإن وجدت برامج لتمكين المرأة فإن من يعلم بها بعض السيدات داخل المجتمع وليس جميعهن، وأن هؤلاء السيدات هن من المثقفات أو من لهن دور فى العمل الاجتماعى او التطوعى مثل عضوات الجمعيات الأهلية أو عضوات المجلس القومى للمرأة بينما الغالبية من نساء المجتمع خاصة

فى الطبقات الفقيرة والمهمشة والعشوائية ليس لديهن فكرة بتلك البرامج نظراً لظروف الحياة القاسية وانشغالهن بتوفير قوت يومهن ورعاية الأبناء.

- **أهم الأسباب المعوقة لتمكين المرأة :**

اتفقت الغالبية العظمي من المبحوثات بواقع ٩٨% على أن العادات والتقاليد العقيمة والثقافة الشرقية البائسة خاصة في المجتمعات الريفية والتي قيدت حرية المرأة هي المعوق والتحدي الأكبر لتمكين المرأة حيث يعاني معظم النساء من موروثات ومعتقدات ثقافية مترسخة فى بعض المجتمعات قد تقلل من دور ومكانة المرأة، وتمنعها من تولي المناصب القيادية في المجتمع. كذلك نظرة المجتمع لها على أنها لا تصلح إلا كزوجة مكانها المنزل ويقتصر دورها على رعاية أبنائها وزوجها فقط . وقد اتفق أكثر من ثلث العينة حوالي ٣٥% من المبحوثات على أن الرجل سواء كان (أب – أخ – زوج – عم) هو من يلعب الدور الأساسى فى السيطرة على حقوق المرأة، فضلاً عن سخريته منها ونظرته الدونية لها التي مازالت موجودة لدي العديد من الرجال خاصة في المجتمع الشرقي. "فالأب" مثلاً فى بعض الأسر والمجتمعات قد يكون متسلطاً فلا يسمح لابنته بالخروج إلى العمل نهائياً، وأما "الأزواج فبعضهم يفعل ذلك استناداً إلى العادات والتقاليد، والبعض الآخر قد يشعر بالغيرة من أن تقلد زوجته أو أخته مناصب وتصبح مستقلة مادياً ويكون لها دور فعال داخل الأسرة اعتقادا منه أن ذلك بمثابة إهانة له وتقليل لدوره وشأنه المعروف داخل الأسرة بصفته رجل . في حين أكدت مبحوثتان على أن "الأخ" عادة ما يكون أكثر صعوبة في تعامله مع أخته، ولذلك فهو كثيراً ما يتدخل فى شئونها الخاصة ويعيق خروجها إلى العمل بل وحرمانها من الدراسة أحياناً. كما ترى حوالى ثلث العينة بواقع ٣٣% أن المرأة ذاتها قد تكون معوقا من معوقات التمكين وذلك برضوخها واستسلامها للواقع خوفاً من كلام الناس أو ما يسمى بثقافة العيب. كما أكدت أكثر من مبحوثة على أن جميع ما ورد من أسباب (الرجل، المرأة ذاتها، العادات والتقاليد، الدولة) كلها مجتمعة تشكل عائقاً كبيراً أمام عملية تمكين المرأة سواء اجتماعياً أو اقتصادياً أو سياسياً.

- **العلاقة التبادلية بين التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي :**

أكدت الغالبية العظمي من مفردات العينة أن هناك علاقة تبادلية بين التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي حيث يترتب كل منهم على الآخر، وأنه إذا تمكنت المرأة

علي المستوي الاجتماعي وكان لها وضع اجتماعي مرموق داخل أسرتها وخارجها، واستطاعت أن تقضى على نظرة المجتمع الدونية لها فى تمييزه بينها وبين الرجل ومحاولة تحقيقها للمساواة والقضاء على التسلط الأبوى الذكورى فسوف يتيسر لها أن تتخذ مكانة مرموقة تليق بها وستتمكن اقتصادياً وبالتالي سياسياً وتصبح قادرة على المشاركة السياسية والمساهمة بدورها في تنمية المجتمع .

وعلى النقيض من ذلك أشارت مبحوثة واحدة من إجمالي مفردات العينة إلى أن التمكين الاقتصادي والسياسي يسهم بشكل أو بآخر في التفكك الأسري وزيادة حالات الطلاق نتيجة لوجود خلافات غالباً مادية تتعلق بالإنفاق على الأسرة أو فى حالة ما إذا كان المستوي الاجتماعي والتعليمى والثقافى للزوج أقل من الزوجة.

- **هل تمكين المرأة مفعل في الواقع المعاش أم مجرد اتفاقيات ومواثيق على ورق؟**

أجمع ما يقرب من نصف حالات الدراسة بواقع (١٣) حالة بنسبة ٤٣% علي أن تمكين المرأة مفعل في الواقع إلى حد ما، والدليل على ذلك من وجهة نظرهن خروجها للعمل وطلب العلم فضلاً عن تقلدها للمناصب الادارية والسياسية، وكذلك ظهور العديد من منظمات المجتمع المدني التي تعمل علي خدمة المرأة وتشجعها علي المشاركة في الأحزاب والنقابات والانتخابات.

وقد أشارت إحدى المبحوثات إلى ضرورة أن يتساوى مرتبات النساء والرجال عند تقلد نفس المناصب وذلك على مستوي التمكين الاقتصادي، أما من ناحية التمكين الاجتماعي فأشارت الى أن المرأة مازالت تشعر بالقيد حال حاجتها إلى السفر للخارج وذلك لضرورة الحصول على موافقة الرجل أياً كان (أب، أخ، زوج) فهي مازالت غير قادرة على اتخاذ القرار وحدها. فى حين أكدت ثلث العينة بواقع ١٠ حالات بنسبة ٣٣% أن تمكين المرأة مفعل في الواقع بدرجة كبيرة، وأشرن إلى أن المرأة أصبحت تمتلك جميع الحقوق في معظم المجالات وهذا ما نص عليه الدستور، إلى جانب المجلس الأعلى للمرأة الذي يدافع عنها وعن وضعها في المجتمع، وتتفق جميعهن على أن المؤشرات الدالة علي ذلك وصولها لأعلي المناصب بل أنها فاقت الرجال في بعض المجالات. بينما أكدت أقل من ربع العينة بواقع ٦ حالات وبنسبة ٢٠% من المبحوثات على أن تمكين المرأة غير مفعل في المجتمع وأنه مجرد اتفاقيات بعيدة عن أرض الواقع، والدليل علي ذلك أنها لم تنل حقوقها كاملة حتي وإن كان لها بعض الحقوق فإن المجتمع لن يسمح لها أن تنالها بسهولة. كما

اتفقت حالتان منهن علي أن الفكر الموروث الذى يؤمن أن الذكور أكثر نفعاً من الإناث، وأن المرأة ما زالت ضعيفة ويلزمها سند وهو الرجل .. كل هذه الأفكار العقيمة مازالت موجودة ليس فى الريف فقط ولكنها متوارثة في بعض المجتمعات الحضرية أيضاً حتى وقتنا الحالى.

- **دور الدولة ومؤسسات المجتمع المدنى في تمكين المرأة :**

ومن بينها المجلس القومى للمرأة، منظمة المرأة العربية، رابطة المرأة العربية، الى جانب كافة الجمعيات والمؤسسات المهتمة بالمرأة "اتفقت حوالي (٢٣) حالة من حالات الدراسة بنسبة ٧٧% على أن الدور التوعوي الذي تقدمه الحكومات والمؤسسات من أجل تمكين المرأة سواء اجتماعياً، أو اقتصادياً، أو سياسياً يأتي في المقام الأول ويتمثل ذلك فيما يقوم به المجلس القومي للمرأة للنهوض بها وتمكينها في جميع المجالات من خلال عقد الندوات والمؤتمرات واللقاءات التوعوية للمرأة وتدريبها على ريادة الأعمال والتأهيل السياسي بالإضافة إلى المناقشات والندوات فى مجال الصحة لتوعية المرأة مثل "الصحة الانجابية والكشف المبكر في حالات الأمراض الخطيرة ". وذلك ما أكدت عليه أغلب المبحوثات من ذوات التعليم الجامعي وفوق الجامعي، كما أشارت أكثر من مبحوثة إلى ضرورة إقامة ورش عمل للفتيات، وتيسير القروض الممنوحة للسيدات، وكذلك أكدت بعض الآراء على أهمية الالتفات إلى مهارات العمل والاستفادة من الخبرات، وفتح أسواق جديدة لتسويق المنتجات الخاصة بالنساء العاملات. كما أكدت مبحوثتان على ضرورة نشر الوعي بقيمة المرأة ومكانتها لتعزيز ثقتها بنفسها، وتوعيتها بأهمية دورها وهذا من خلال مساعدتها في أخذ حقوقها وكذلك تشجيعها على كسر القيود التي تعوق تمكينها. كما أكدت أكثر من مبحوثة على ضرورة سن قوانين لضمان حقوق المرأة و حمايتها. بينما أوضح البعض الآخر (حوالى ٢٥% من حالات الدراسة) حسب وجهة نظرهن أنه ليس لديهن فكرة عن دور الدولة في تمكين المرأة وإن وجد فهو غالباً ما يكون دورا هامشيا وغير فعال أو على حد تعبيرهم (مجرد كلام على ورق ليس إلا).

- **آليات ومقترحات تزيد من فرص تمكين المرأة على المستوي الاجتماعي والسياسي والاقتصادي:**

أجمعت الغالبية العظمي من المبحوثات على أن العادات والتقاليد العقيمة والثقافة الشرقية البائسة خاصة في المجتمعات الريفية والتي قيدت حرية المرأة والكامنة فى الموروث

الثقافى للمجتمع هي المعوق والتحدي الأكبر لتمكين المرأة، لذا أكدت العديد منهن –في البند الأول من المقترحات والتوصيات المتعلقة بزيادة تمكين المرأة فى مختلف المستويات– علي ضرورة العمل على تغيير العادات والتقاليد القديمة والصارمة، وكذلك محاولة المرأة اثبات ذاتها ومهاراتها أمام المجتمع لتساعد على تغيير نظرته الدونية لها.

كما أكدت إحدى المبحوثات على أنه من الضروري أن تتم عملية تمكين المرأة اجتماعياً أولاً حتي يتحقق التمكين علي المستويين الاقتصادي والسياسي فيما بعد، وذلك من خلال العمل علي مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية والمتعلقة بالإنجاب والأبناء، وزيادة ثقتها بنفسها ومواجهة العنف الأسرى الممارس ضدها والمتمثل فى العديد من الأشكال أكثرها إيذاءً للمرأة هو"الزواج المبكر".

ولقد أشارت حالات الدراسة إلى مجموعة من المقترحات التي تساعد في عملية تمكين المرأة وهي:

- رفع سن الزواج بالنسبة للفتيات.
- الإهتمام ببث ثقافة تقدير المرأة واحترام فكرها.
- تفعيل دور الاعلام لتوضيح دور المرأة ورفع شأنها.
- عمل مشروعات نسائية جماعية لتبادل الخبرات والمشورة فيما بينهن.
- منح النساء المعيلات تحديداً قروضاً ميسرة.
- العمل علي إقناع القيادات النسائية بالنزول إلي الحياة السياسية وتدريبهن علي التفاعل مع المجتمع والبيئة المحيطة.
- توعية المرأة بأهمية التعليم من خلال وسائل الاتصال المختلفة.
- التوسع فى انشاء المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لمساعدة المرأة الفقيرة والمعيلة.

- **مدى ممارسة المبحوثة ذاتها للتمكين بصوره المختلفة في الحياة اليومية :**

اتفقت حالتان من حالات الدراسة من وجهة نظرهما أن تمكين المرأة على مستوي العمل أفضل كثيراً من تمكينها علي المستوي الأسري خاصة في الريف، بينما أشارت الغالبية العظمى من حالات الدراسة إلى أنهن يمارسن التمكين علي المستويين الاجتماعي والاقتصادي الى حد كبير من خلال الخروج للعمل والاستقلال المادي والاقتصادي بالإضافة للمشاركة فى اتخاذ القرارات الأسرية المصيرية. أما عن التمكين السياسي فانه يقتصر علي الادلاء بصوتهن فقط في

الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وأرجعن ذلك لانشغالهن بشئون المنزل والأبناء، بالإضافة للعمل او الدراسة وأشار البعض لعدم رغبتهن وعدم ميلهن للسياسة بوجه عام .

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة الراهنة الى العديد من النتائج الميدانية والتى يمكن عرض أهمها فى ضوء التساؤلات المطروحة على النحو التالى:

التساؤل الأول: ما هى أوضاع المرأة المصرية وما هو واقع تمكينها اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً؟

١- أجمعت غالبية حالات الدراسة على أن المرأة تم تمكينها اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا حيث اختلف واقع تمكين المرأة فى الماضى عن الوقت الحاضر، وان أكثر صور تمكين المرأة هو التمكين الاجتماعى والاقتصادى ثم يأتى بعدهما التمكين السياسى. وتتفق تلك النتيجة مع دراسة كل من حسن مصطفى حسن عن "استشراف مستقبل التمكين الاجتماعى والاقتصادى والسياسى للمرأة السعودية" ودراسة منور عدنان نجم عن "دور المؤسسات التنموية فى تمكين المرأة الفلسطينية" حيث توصلت كل منهما الى نتيجة مؤداها حدوث تقدم فى تمكين المرأة فى الحاضر عن الماضى وجاءت مجالات التمكين تنازلياً بدءا بالتمكين الاجتماعى فالتمكين التعليمى ثم التمكين الاقتصادى فالتمكين السياسى.

٢- أجمعت معظم حالات الدراسة على أن المرأة تم تمكينها اجتماعياً فى العديد من المجالات باستثناء الزواج واختيار شريك الحياة، حيث زادت معدلات الزواج المبكر أو ما يسمى بزواج القاصرات بشكل ملفت للنظر في الآونة الأخيرة، مما يعد نوعاً من العنف والضغط الممارس ضد المرأة من قبل الأهل، وهو ما يؤكد سيطرة السلطة الأبوية وتحكمها فى اختيارات المرأة.

٣- أجمعت غالبية حالات الدراسة على أن المرأة فى الحضر أكثر تمكيناً من المرأة فى الريف والتى ما زالت تعانى من سيطرة الرجل وتبعيتها له خاصة فيما بتعلق بالقرارات الأسرية والنواحى الاقتصادية. وتتفق هذه النتيجة مع الاتجاه الراديكالى حيث أن هذا ما أكدت عليه ميليت Millett بأن هناك علاقة ارتباط وثيقة بين البطريركية واضطهاد النساء وأن سيطرة

السلطة الأبوية تعيق حصول المرأة على حريتها وحقوقها وتزيد من تبعيتها واحساسها بالضعف والدونية، مما يعيق تمكينها اجتماعياً واقتصادياً وأسرياً، وتتفق تلك النتيجة أيضاً مع دراسة عبدالله الكوح عن معوقات تمكين المرأة والتى توصلت الى أن ثقافة المجتمع الذكورى والسلطة الأبوية من أهم معوقات التمكين الاجتماعى للمرأة.

٤- اتفقت الغالبية العظمى من حالات الدراسة على أن المرأة العاملة أكثر تمكينا اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً من المرأة غير العاملة وهو ما يتفق مع الاتجاه الماركسى حيث يرى أنصار هذا الاتجاه أن خروج المرأة للعمل ومساواتها فى الأجر مع الرجل وتمكينها اقتصادياً يؤدى بدوره الى مزيد من التمكين بصوره وأشكاله المختلفة داخل المجتمع.

٥- لم يعد عمل المرأة حرية شخصية وحق من حقوقها فقط بل أصبح ضرورة اقتصادية لمواكبة الغلاء وارتفاع الأسعار وللمشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وتوفير سبل المعيشة وهو ما يتفق مع مقولات الاتجاه الماركسى حيث يرى فريق من مؤيديه أن قهر المرأة فى الغالب هو قهر اقتصادى ورأسمالى وللتغلب على هذا القهر لابد من الحصول على الحق فى العمل والمشاركة اقتصاديا وأن تؤدى المرأة عملا اجتماعياً مفيداً أسوةً بالرجل.

٦- أجمعت معظم مفردات العينة على أن المرأة عنصر هام في اقتصاد الأسرة والمجتمع، وأن تمكينها اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا يعمل على تقدم الأسرة والمجتمع وتحقيق التنمية المستدامة.

٧- أثبتت الدراسة أن المجال السياسي رغم أنه يعد أكثر المجالات التي أتاحت للمرأة الحرية واعطائها قدراً كبيراً من حقوقها فيما يتعلق بالمشاركة السياسية والتصويت والانتخاب وعضوية الأحزاب حيث نالت المرأة تمكيناً سياسياً بشكل كبير فى الآونة الأخيرة مقارنة بالماضى مما أهلها لممارسة العمل السياسي بشكل سليم، إلا أنه ما زال التمكين السياسى محدود ومقتصر على فئة معينة من النساء من ذوات الثقافة والمستوى التعليمى العالى أو من لهن أصول عائلية سياسية أو سيدات الأعمال أصحاب رؤوس الأموال، كما انه – وبشكل عام – مازال تمكين المرأة سياسياً دون المأمول. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كامل عبد المالك عن تمكين المرأة العربية سياسياً والتى توصلت الى أن تمثيل المرأة العربية برلمانياً مازال دون المستوى المأمول على الرغم من التحسن الذى طرأ عليه فى الوقت الراهن.

التساؤل الثانى: ما هى برامج تمكين المرأة فى المجتمع المصرى؟ وما مدى معرفة المرأة ذاتها بتلك البرامج؟

١- تعددت برامج تمكين المرأة المصرية مثل (برنامج الحرية السياسية للمصريات) الذي ينفذ بالتعاون مع مبادرة المحاميات المصريات والصندوق الوطني الديمقراطي ببعض محافظات الجمهورية كمحافظة بني سويف والذي يهدف إلى تأهيل النساء الراغبات في خوض انتخابات المجالس المحلية بقري ومراكز المحافظة، ومبادرات فروع المجلس القومي للمرأة كمبادرة "قدم الخير" الإقراض والادخار، والتي تهدف إلى مساعدة السيدات المعيلات وخريجات الجامعة لعمل مجموعات ادخارية بالتنسيق مع "هيئة كير"، ذلك بالإضافة إلى تدريب الرائدات الريفيات لنشر فكر الإقراض والادخار وعمل المجموعات الادخارية، وأيضاً برنامج التأهيل السياسي للمرشحات لمجلس النواب واللاتي يتم ترشيحهن في المحليات، وأخيراً جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، هذا بالإضافة لحملة "طرق الأبواب" عام ٢٠١٦ بهدف التواصل المباشر والوصول الى اكبر قاعده من النساء بهدف التعرف مباشرة على مشاكلهن والوقوف على اهم احتياجاتهن، وكذلك (حملات التواصل الجماهيرى لرفع الوعى) عام ٢٠١٦ عبر شاشات التلفاز ووسائل التواصل الاجتماعى واللقاءات الجماهيرية بهدف توصيل صوت المرأة وتعريفها بأهمية تمكينها فى المجتمع. كما أن هناك استراتيجية للمرأة المصرية لعام ٢٠٣٠ تم وضعها من أجل تعزيز مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة وتكافؤ الفرص، وتسمي هذه الرؤية "باستراتيجية التنمية المستدامة"، فضلاً عن مجموعة من البرامج الأخرى كالبرنامج القومي للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة "مجلس التدريب الصناعي"، وبرنامج "أنا رائدة" الخاص بتدريب المرأة وسيدات الأعمال.

٢- رغم عدم معرفة بعض النساء ببرامج التمكين ورغم عدم فعاليتها فى غالبية المؤسسات والجمعيات المعنية بالمرأة كما سبق وذكرت الباحثة إلا أن بعض تلك البرامج مطبق وبصورة فعالة من قبل بعض المؤسسات الاخرى وعلى رأسها المجلس القومى للمرأة خاصة فيما يتعلق بدعم النساء المعيلات واللاتى يعانين من الفقر، وهو ما يتفق مع دراسة وجدى عبد اللطيف عن دور الجمعيات الأهلية فى تمكين المرأة حيث توصلت لوجود منظومة متكاملة من البرامج الهادفة الى تمكين

المرأة بصفة عامة والمرأة المعيلة بالمناطق العشوائية بصفة خاصة"، وتتفق أيضا مع دراسة سلوى عبدالله عبد الجواد عن استخدام استراتيجية التمكين لمساعدة المرأة المعيلة حيث توصلت الى أن برنامج التدخل المهنى ساهم فى تمكين المرأة المعيلة ومساعدتها على مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والصحية وتمكينها من ريادة أسرتها". كما اتفقت تلك النتيجة أيضا مع دراسة هدى سليمان عن "دور الجمعيات الانسانية فى تمكين المرأة من المشاركة فى الحياة العامة" والتى توصلت الى ان هناك علاقة قوية بين دور الجمعيات النسائية وفهم المرأة لحقوقها وتمكينها من ممارستها عن طريق زيادة وعيها وتعريفها بحقوقها وواجباتها ومن خلال استخراجها البطاقات الانتخابية والمشاركة فى التصويت للانتخابات والانضمام للجمعيات والأحزاب السياسية.

التساؤل الثالث: ما هى الأسباب المعوقة لتمكين المرأة؟

١- كشفت الدراسة أن من أهم الأسباب المعوقة لتمكين المرأة الموروث الثقافى بما يحتويه من عادات وتقاليد مقيدة لحرية المرأة وخوف المرأة نفسها من التمرد على تلك العادات والخروج من تحت عباءتها تحسبا لنظرة أفراد المجتمع وثقافة العيب خاصة فى المجتمعات الريفية، وهو ما يتفق مع الاتجاه الليبرالى الذى يرى أن المرأة لم تنل الفرص التى نالها الرجل وتم عزلها عن المشاركة فى الحياة الاجتماعية هذا بالإضافة لنظرة المجتمع المتدنية لقدرة النساء العقلية والجسدية وغيرها من الأفكار التى عمقتها القيم الموروثة. كما يرى أن الحرية الحقيقية لا تتحقق إلا بتغير قيم الأفراد ومعتقداتهم لاحترام النوع، كما تتفق تلك النتيجة مع دراسة أميرة عبد السلام والتى توصلت الى ان بعض القيم الاجتماعية والموروث الثقافى السلبى من أهم معوقات تمكين المرأة ومشاركتها فى المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والتعليمية.

٢- أن المرأة ذاتها قد تكون بفكرها وقناعاتها الشخصية معوقاً أمام حصولها على حقوقها وهو ما اتضح من رأى إحدى المبحوثات فيما يتعلق بممارسة المرأة ومشاركتها سياسيا.

التساؤل الرابع: هل هناك علاقة تبادلية بين التمكين الاجتماعى والاقتصادى والسياسى للمرأة؟

اتضح أن هناك علاقة تبادلية بين التمكين الاجتماعى والاقتصادى والسياسى حيث إن التمكين الاجتماعى هو مفتاح تمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً، فمشاركتها فى الانشطة الاجتماعية والأسرية وحرية التعبير واتخاذ القرارات المصيرية وخروجها للتعليم يؤهلها لحصولها على عمل ودخل مستقل ومشاركتها فى الانفاق على المنزل، مما يجعل لها أحقية فى اتخاذ القرارات الأسرية والحرية فى ممارسة الأنشطة السياسية الى حدٍ كبير. وتسير تلك النتيجة مع الاتجاه الماركسى الذى ينادى بضرورة ادماج المرأة فى المجال الاجتماعى المتمثل فى العمل والانتاج وخروجها من عزلة المنزل، وهو ما يتفق أيضا مع دراسة أمل الخاروف وسمر الحديدى عن" مشروع ازدهار النساء التنموى وعلاقته بتمكين المرأة الأردنية حيث توصلت الى أن زيادة وتعزيز تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً يؤدى لزيادة ثقة المرأة بنفسها وزيادة قدرتها على اتخاذ القرارات المتعلقة بها وبأسرتها فى المجالات المختلفة".

التساؤل الخامس: ما مدى تمكين المرأة فى الواقع المعاش فى ظل الاتفاقيات الدولية؟

أوضحت النتائج أن تمكين المرأة محقق إلى حد ما، ودليل ذلك خروجها للعمل وطلب العلم فضلا عن تقلدها للمناصب الادارية والقيادية والسياسية رغم انها غير ممكنه اجتماعيا داخل الأسرة خاصة فيما يتعلق بالسفر للخارج، فى حين أوضحت الأقلية من حالات الدراسة ان المرأة لم تمكن بعد وان تلك الاتفاقيات والمواثيق ما هى الا كلام على ورق لا يصل الى الشريحة الأكبر من النساء خاصة المرأة المهمشة فى العشوائيات والقرى، وان الموروث الثقافى ما زال متحكما فى مستقبل المرأة وتمكينها داخل المجتمع.

التساؤل السادس: ماهو دور الدولة (المؤسسات الحكومية) والجمعيات الأهلية المهتمة بالمرأة فى تمكينها داخل المجتمع؟

كشفت الدراسة أن دور الدولة والمؤسسات المعنية بالمرأة – إلى حدٍ ما – لا يصل إلى كل النساء وإن وجد فهو غالباً غير مفعل بصورة كبيرة وهو ما يتفق مع نتائج دراسة كل من

إقبال السمالوطى عن "دور الجمعيات الأهلية فى تمكين المرأة حيث توصلت الى ضعف دور الجمعيات الأهلية فى دعم وتمكين المرأة وقلة البرامج المقدمة من خلال تلك الجمعيات لتنمية وعى المرأة الاجتماعى والسياسى"، كما تتفق مع نتائج دراسة هالة السيد وطارق عمارة عن "دور المنظمات غير الحكومية فى تمكين المرأة الفقيرة للتعامل مع آليات سوق العمل حيث توصلت الى أن قدرات الجمعيات الأهلية ما زالت غير قادرة على زيادة معارف ومعلومات المرأة الفقيرة للتعامل مع آليات سوق العمل مما يقلل من الاستفادة من برامج وخدمات الجمعية".

أجمعت الغالبية العظمى من حالات الدراسة على أنه تم تمكينهن اجتماعيا واقتصاديا بشكل كبير على مستوى الأسرة والعمل، أما فيما يتعلق بالتمكين السياسى فهو يقتصر على المشاركة فى التصويت فى الانتخابات فقط بناء على رغبتهن.

وبناء على الدراسة الراهنة خرجت الباحثة بمجموعة من التوصيات على النحو التالى:

- **بالنسبة للأسرة:**

١- دعم وتعميق ثقافة تقدير المرأة واحترامها وبث ذلك فى نفوس الأبناء منذ الصغر من خلال عملية التنشئة الاجتماعية.

٢- نبذ كل الأفكار والعادات والتقاليد التى يحتويها الموروث الثقافى للمجتمع خاصة المجتمع الريفى والتى تسئ لوضع المرأة وتعمق من فكرة تهميشها داخل الأسرة.

٣- على الأسرة (خاصة الأب والأخ) توفير الدعم المعنوى للمرأة فى مراحلها المختلفة (طفلة، فتاة، زوجة) بهدف تشجيعها على تنمية ذاتها ومعرفتها بحقوقها وزيادة الثقة بنفسها والقضاء على مشاعر الاغتراب والانطواء والتهميش من خلال التعليم والعمل والمشاركة الفعالة.

٤- نبذ كافة أشكال العنف والتمييز ضد المرأة داخل الأسرة والتى تزيد من شعورها بالاضطهاد والخضوع والاستسلام ومنها الزواج المبكر او زواج القاصرات، ختان الاناث، التحكم فى اختيارات الفتاة للزواج .....

٥- يجب على الأسرة بقدر المستطاع توفير الدعم المادى للمرأة لتنمية ذاتها واعتمادها على النفس وزيادة احساسها بالاستقلالية وعدم التبعية للرجل.

- **بالنسبة للدولة:**

٦- إعادة النظر فى بعض القوانين الخاصة بالتعليم ورفع سن الزواج للقضاء على ظاهرة الزواج المبكر وزواج القاصرات.

٧- اتخاذ التدابير القانونية والإجراءات اللازمة لزيادة مشاركة المرأة فى المجال السياسى والاقتصادى.

٨- زيادة تفعيل دور الإعلام بوسائله المتعددة (مقروءة، مسموعة، مرئية) لتوعية المرأة بحقوقها وواجباتها من خلال البرامج التوعوية والأفلام التسجيلية وعرض نماذج ناجحة للمرأة فى شتى المجالات.

٩- تفعيل دور الأحزاب السياسية وجذب المرأة لعضويتها؛ وذلك من خلال عمل ندوات توعية بأهمية دور المرأة فى الحياة السياسية ليس بالتصويت فقط فى الانتخابات بل بالمشاركة والترشح.

١٠- تنمية قدرات المرأة ومهاراتها من خلال البرامج التدريبية لضمان تمكينها اقتصاديا واجتماعيا وبما يؤهلها للمشاركة بشكل ايجابى فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١١- متابعة دور مؤسسات المجتمع المدنى خاصة تلك المهتمة بشئون المرأة فى تعريفها بحقوقها وكيفية عمل المشروعات الصغيرة والاعتماد على الذات وان يكون لها دخلها الخاص وذمة مالية خاصة بها بعيدا عن الرجل.

١٢- تسهيل إجراءات حصول المرأة على القروض الصغيرة بفوائد ميسرة لدعم المرأة المعيلة وتمكينها اقتصادياً.

المراجع

أولاً – المراجع العربية :

١. ابن منظور : معجم لسان العرب.
-http://wiki.dorar-aliraq.net/lisan-alarab/%D8%AB%D9%82%D9%81

٢. أحمد ابراهيم خضر (٢٠١٣/٤/٣٠) : "حقيقة مفهوم تمكين المرأة"
-www.alukah.net/web/khedr/0153818

٣. أحمد زايد وآخرون (٢٠٠٢):" المرأة وقضايا المجتمع"، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الأداب، جامعة القاهرة.

٤. إدريس لكرينى (٢٠١٣): "الكوطا ودورها فى تمكين المرأة"، مجلة مسالك فى الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد (٢٣، ٢٤)، المغرب.

٥. ادوارد سعيد (٢٠١١): "خيانة المثقفين – النصوص الأخيرة"، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق.

٦. إستر دوفلو (٢٠١٣): "تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية"، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والانسانية، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، مج٢، ع ٥، قطر.

٧. استراتيجية المرأة (٢٠١٧): "الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ – الرؤية ومحاور العمل".

٨. إسعاف حمد (٢٠١٤): "المثقف العربى : إشكالية الدور الفاعل"، مجلة جامعة دمشق، المجلد ٣٠، العدد (٣، ٤).

٩. "إشكالية الثقافة ودور المثقف بين النظرية والممارسة : نظرة مستقبلية"، المركز الثقافى للبحوث والتوثيق، صيدا، لبنان، ١٥ مايو ١٩٩٣. http://markazthakafisaida.org

١٠. إعلان ومنهاج عمل بكين مع الاعلان السياسى والوثيقة الختامية لمؤتمر بكين بعد ٥ سنوات، الهدف الاستراتيجى زاى – ١، إدارة شؤون الاعلام، الأمم المتحدة، ٢٠٠٢.

١١. إقبال السمالوطي (٢٠٠٧): "دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة"، المؤتمر السنوي لمركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس بالاشتراك مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دار الفكر العربي، القاهرة.

١٢. آلان سينجود (ترجمة) السيد عبد العاطى (٢٠٠٠): "النظرية فى علم الاجتماع"، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

١٣. البسيوني عبدالله جاد البسيوني (يناير/ أبريل ٢٠٠٥): "حق المرأة المصرية في التمكين الاجتماعي. بحث تقييمي في سوسيولوجيا القانون"، مجلة مصر المعاصرة، مج ٩٦، ع ٤٧٨ و ٤٧٧، مصر.
١٤. أمل الخاروف وسمر الحديدي (٢٠١١): "مشروع ازدهار النساء التنموي وعلاقته بتمكين المرأة الأردنية : دراسة تقييمية"، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، المجلد (٣٨)، العدد (١).
١٥. أميرة عبدالسلام عبدالمجيد زايد (نوفمبر ٢٠١٥): "الاتجاهات الحديثة في تمكين المرأة لتنمية المجتمع"، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، رابطة التربويين العرب، العدد ٢١.
١٦. إيناس قدان (١١ أكتوبر٢٠١٨): " ثقافة المرأة ". https://mawdoo3.com
١٧. بيان فخري عيسى عبدالله (٢٠١٤): "التمكين الاجتماعي للمرأة في الاتفاقيات الدولية والشريعة الاسلامية – دراسة اجتماعية على عينة من منتسبات النقابات المهينة في الاردن"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن.
١٨. "تمكين المرأة " (٣ ديسمبر٢٠١٦): ويكبيديا الموسوعة الحرة.
https://ar.wikipedia.org/wiki 7.3.2017 12.55pm
١٩. حسام الدين شلش (٣ ديسمبر٢٠١٧): "إشكالية العلاقة بين المثقف والمجتمع: قراءة سوسيولوجية "، شبكة الاعلام فى الدنمارك. http://iraqi.dk/news/esknde/2017-12-03-11-50-26
٢٠. حسن مصطفى حسن (٢٠١٥): "استشراف مستقبل التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة السعودية"، مجلة الخدمة الاجتماعية – الجمعية المصرية للأخصائيين الإجتماعيين، مصر.
٢١. خالد كاظم أبو دوح (٧ مارس ٢٠٠٧): "مفهوم المثقف فى الفكر الجرامشى"، مجلة الحوار المتمدن، العدد ١٨٤٧. www.ahewar.org
٢٢. خليل النعيمات (٢٠١٥) : " تمكين المرأة ".
https://www.empowerwomen.org/ar/resources/documents/2015/12/unnamed-item?lang=en
٢٣. دلال جان (١٦ أغسطس٢٠١٨): "المرأة المثقفة دعامة لبناء المجتمع"، صحيفة روناهى، سوريا. https://ronahi.net

٢٤. روحى البعلبكى (١٩٩٩): المورد قاموس (إنجليزي–عربي)، دار العلم للملايين، بيروت.
٢٥. رياض ابن جليلي (أبريل ٢٠٠٨): "تمكين المرأة – المؤشرات والأبعاد التنموية"، مجلة جسر التنمية، مج٧، ع٧٢، الكويت.
٢٦. سامية قدري ونيس (١٩٩٩): "عادات الزواج والطلاق عند الأقباط بين الشريعة والواقع – دراسة ميدانية لمحافظة الجيزة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية البنات.
٢٧. سامية قدري ونيس (٢٠٠١): "التيار النسوي الأكاديمي في مصر – كلية البنات نموذجاً"، ورقة بحثية غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية البنات.
٢٨. سلوى عبد الله عبد الجواد (٢٠٠٩) : "استخدام استراتيجية التمكين لمساعدة المرأة المعيلة على مواجهة مشكلاتها، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، ج (٤٩)، ع (٢٦).
٢٩. سهام عبد السلام (٢٠٠٥): "المنظمات الاهلية الصغيرة العاملة في مجال المرأة، دار العين للنشر، القاهرة.
٣٠. عبدالله عثمان الكوح (أبريل–يونيو٢٠١٦): "معوقات تمكين المرأة العربية: تحليل سوسيولوجى"، حوليات كلية الآداب جامعة عين شمس، المجلد (٤٤).
٣١. عدلى علي أبو طاحون (د.ت): "النظريات الاجتماعية المعاصرة"، المكتب اجامعي الحديث.
٣٢. فاتن خميس عرفة (أكتوبر٢٠٠٧): "دراسة تقويمية لدور الأخصائيات الاجتماعيات فى العامل مع الجماعات النسائية لتمكينها من المشاركة السياسية – دراسة مطبقة على أندية المرأة بمراكز الشباب بمحافظة القاهرة"، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، العدد (٢٣).
٣٣. فهيم بركات (١٩٨٩): "تطور الحركة النسائية عبر قرنين"، الدار الدولية للأبحاث والنشر، بيروت.
٣٤. كامل عبدالمالك عمر أبو خليفة (يناير ٢٠١٦): "تمكين المرأة العربية سياسيا – الواقع والمحددات الثقافية"، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، العدد ٢٢.

٣٥. مثنى العبيدى (٣٠ أبريل ٢٠١٨): "المثقف ودوره المنشود"، مركز برق الاستشارى.
https://barq-rs.com
٣٦. محمد عابد الجابرى (٢٠٠٨): "المثقفون فى الحضارة العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، بيروت.
٣٧. مريم صابر (٢٠١٦): "في يوم المرأة المصرية نستعرض وضعها الحالي بالأرقام".
https://wlahawogohokra.com/2515
٣٨. مصطفى العوزى (٢٩ يوليو٢٠١٦): "مفهوم المثقف من البناء الى التطور التاريخى"، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث.
https://www.mominoun.com
٣٩. معجم المعاني الجامع – معجم عربي عربى.
https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/تمكين / categoryالوسيط+المعجم=
٤٠. منور عدنان نجم (٢٠١٣): "دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية دراسة تحليلية للخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها"، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الربوية والنفسية، المجلد (٢١)، العدد (٣).
٤١. منى جميل محمد (٢٠٠٧): "إسهامات منظمات المجتمع المدنى في بناء قدرات المرشحات الجدد للمجالس الشعبية المحلية"، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم النسانية، العدد (٢٣).
٤٢. نديم عز الدين الصالحي (٢٠٠٠): "الماركسية والخطاب النسوي الكلاسيكي"، ترجمة عزة بالقادر، دار الجمل، ألمانيا.
٤٣. نهال المغربل (١٣ فبراير٢٠١٦): "دور المرأة في التنمية الريفية المستدامة"، المرأة في استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠، النداء – المبادرة المصرية للتنمية المتكاملة [END].
٤٤. نورة فرج المساعد (٢٠٠٠): "النسوية – فكرتها واتجاهاتها "، المجلة العربية للعلوم الانسانية، عدد (٧١)، السنة (١٨).
٤٥. هالة السيد وطارق عمارة (٢٠٠٨): "دور المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة الفقيرة للتعامل مع آليات سوق العمل – دراسة من منظور طريقة تنظيم المجتمع، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، العدد (٢٤)، الجزء (٣).

٤٦. هايدي حسام الدين (٢٠٠٣): "الممدات الاجتماعية للمشاركة السياسية للمراة المصرية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنيا، كلية الأداب، قسم الاجتماع.
٤٧. هدى سليمان (٢٠٠٤): "دور الجمعيات الانسانية في تمكين المرأة من المشاركة في الحياة العامة، دراسة في اطار الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، العدد (١٦)، الجزء (٣).
٤٨. هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الدول العربية، مصر، ١١ أبريل ٢٠١٩.
https://arabstates.unwomen.org/ar/countries/egypt
٤٩. وجدي عبد اللطيف (٢٠٠٨): "دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة دراسة حالة لجمعية نهوض وتنمية المرأة "، المؤتمر العلمي الدولي الثالث للبيئة – القضايا البيئية المعاصرة والمشاركة المجتمعية، جامعة جنوب الوادي بقنا في الفترة من ١٠-١٣ نوفمبر.
٥٠. وسيم حسام الدين الأحمد (٢٠١٦): "التمكين السياسى للمرأة العربية – دراسة مقارنة"، مركز الأبحاث الواعدة فى البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، الرياض.

ثانياً – المراجع الأجنبية :

1. Mather, L. (2004): "Gender in Context: Women in Family Law" (in) Ulrike Schut, & Gisela Shaw, editors, Women in the world. Hart Publishing loati international Series in Low & society, Vol. (8).
2. Boiged, A. (2004): "Male strategies in the face of the feminisation a profession : the case of the French judiciary" (in) Ulrike schutz & Gisela shaw, editors, women in the world.
3. Nina, Wallenstein (1993): "Empowerment and health, The theory and practice of community", community development journal, Oxford University Press.
4. Vanessa, Griffin (1987): "Women Development and Empowerment:A pacific feminist perspective", Asian and pacific development center, Kuala Lampur.
5. Cox, David (2002): “International Social Work Issues Strategies and Programs”, Charles Stwt University.
6. Unifem, 1995.
7. Mosedal, S. (17 February 2005): "Assessing womens Empowerment: Towards a conceptual framework", Journal of international development.

8. Anderson, Stephen & et al., (2004): "Empowerment and social work advection and practice" , Journal of Social Development Afirica.
9. Norayan, Deepa (2002):" Empowerment and Reduction", Washington Dc. .
10. Muller, A. (1998): "Female empowerment and demographic processes", Moving beyond cairo. - www.iussp.org
11. Anderson, Bonnie S. (1998): "International Radical Feminism and the Revolutions of (1848)", Jornal Article, vol.10. http://www.questa.net
12. Robinson, Victoria, Richardson, Diane (1997): "Introducing women's studies", second Ed.,Macmilian press, Inc, London. http://www.questa.net
13. Tong, R. (1992):" FGeminist Thought", Routledge, London.
14. Tamney, Joseph B. (2005):" The failure of liberal Morality", sociology of Religion, Vol. 66, No. 2. -www.jstor.org/stable/4153081
15. Sapiro, Virginia (1986): "Women in American Society", Mapfield Published Company, London.
16. Lewis, Jane Johnson: "Encyclopedia of Women's History". http://www.womenshistory.about.com/library/radical
17. Millett, Kate (1970): "Sexual ploitice", Double day , new york.
18. Kleif, Toony (1982): "The Socialist Feminism" Mcdroo, London.
19. Richard, Maria (1984): "What is Beminism". In: M.B Steven. Theories For Women Studies, Free Press, London.
20. Malhotra, A. , Schuler, S.R. & Boender, C. (2002): "Measuring Womens Empowerment Avaliable in International Development" Paper Commissioned by the Gender and Development Group Of The World Bank.
21. Traynor, Laura Bowes (2006): "Advancing the states of women in society-the role of women in society", M.A, university of New York, United States.
22. Khan, Abdul Rashid & Bibi, Zainab (2011): "Womens Socio-economic empowerment Though Participatory Approach a Critical assessment" Pakislan economic and Social review Vol. (49), No. (1).
23. Rahman, Shaik Shafeequr & Sultana, Nikhal (2012): " Empowerment of Women For Social development – a case study of shri Mahila Griha Udyog Lijjat Papad. Hyder Abad District. Researchers World: Journal of Arts. Science of Commerce. Vol. (3), Issue (1).
24. Russell, Rachael Joyce (2015): "Constructing global womanhood: woman's international non – governmental organization, woman's ministries and woman's empowerment", Ph.D., University of California, Irvine, united states.

ملحق دليل المقابلة

بيانات هذا الدليل سرية ولا يتم استخدامها إلا لأغراض البحث العلمى (٢٠١٩)

أولاً – البيانات الأساسية:

- الاسم: (اختيارى) .....
- السن: .....
- الحالة الاجتماعية: .....
- عدد الأبناء: .....
- الحالة التعليمية: .....
- الحالة المهنية: .....
- الوظيفة الحالية: .....
- الدخل الشهرى: .....

ثانياً – بيانات تتعلق بموضوع البحث :

- من وجهة نظرك ماهو واقع تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً؟

.....

- هل هناك برامج لتمكين المرأة فى المجتمع المصرى؟ وهل لديك علم ومعرفة بها كمبحوثة؟

.....

- برأيك ما أهم الأسباب المعوقة لتمكين المرأة؟

.....

- هل هناك علاقة تبادلية بين كلاً من التمكين الاجتماعى والاقتصادى والسياسى؟ وكيف يكون ذلك؟

.....

- من خلال رؤيتك للمجتمع هل تمكين المرأة مفعل فى الواقع المعاش أم مجرد اتفاقيات ومواثيق دولية غير مفعلة؟

.....

- ماهو دور الدولة ومؤسسات المجتمع المدنى فى تفعيل تمكين المرأة فى المجتمع؟

.....

- فى اعتقادك ما هى الآليات والمقترحات التى تزيد من فرص تمكين المرأة على المستوى الاجتماعى والاقتصادى والسياسى؟

.....

- إلى أى مدى تمارسين كإمرأة التمكين بصوره المختلفة فى الحياة اليومية الخاصة بكِ؟

.....